


جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط:
مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبين:
كنزة فـني
سمير هوام

إشراف الأستاذ:
د. جمال منصر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
قسوم سليم	أستاذ مساعد	قالمة	رئيسا
جمال منصر	أستاذ محاضر	قالمة	مشرفا ومقررا
مزيان رياض	أستاذ مساعد	قالمة	ممتحنا

الموسم الدراسي: 1435-1436 هـ/ 2014-2015م

شكر

نشكر الله العلي العظيم الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل وهو القائل:

﴿ ولئن شكرتم لأزيدنكم ﴾

نتقدم بشكرنا الخالص للأستاذ الدكتور المشرف على مجهوده وعمله المتفاني: منصر جمال

وإلى أعضاء لجنة المناقشة و كافة أساتذة قسم العلوم السياسية – قالمة-

كل الشكر والإحترام والتقدير والإمتنان.

خطـــــة الدراسة

مقدمـــــــــة

الفصل الأول :التداعيات الأمنية لظاهرة اللّجوء في الشرق الأوسط: إطار معرفي

المبحث الأول : مدخل معرفي لظاهرة اللجوء

المطلب الأول : مفهوم اللاجئ والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: التطور الكرونولوجي لظاهرة اللجوء

المطلب الثالث: قضايا اللاجئين في القانون الدولي

المطلب الرابع: معايير تصنيف حقوق اللاجئين

المبحث الثاني: فينومونولوجيا اللجوء في الشرق الاوسط

المطلب الأول: دراسة إحصائية للاجئين في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط

المطلب الثالث: تأثير اللاجئين السوريين على دول الجوار

الفصل الثاني: تأثير مسألة اللاجئين السوريين على مسار العلاقات السورية التركية

المبحث الأول: مسار العلاقات التركية السورية

المطلب الأول: علاقة النظام التركي بالنظام السوري قبل الأزمة السورية

المطلب الثاني: العلاقات التركية السورية بعد الأزمة السورية

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات السورية التركية

المبحث الثاني: وضع اللاجئين السوريين في تركيا

المطلب الأول: الظروف العامة للاجئين السوريين في المخيّمات التركية

المطلب الثاني: المنظور القانوني التركي للاجئين السوريين

المبحث الثالث: التوجهات السياسية السورية و التركية في التعامل مع مسألة اللاجئين السوريين

المطلب الأول: عوامل نزوح اللاجئين السوريين

مقـدمـة

التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط
اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا

تزايد عدد اللاجئين في العالم خاصة في بؤر التوتر و الصراع على غرار منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، التي عرفت في السنوات الأخيرة حراكا شعبيا كبيرا، و كانت مسألة اللاجئين من أهم نتائج هذا الحراك خاصة في دول الشرق الأوسط على غرار سوريا، فهذا التزايد قد طرح العديد من المشاكل على المستوى الإقليمي و العالمي على حد سواء، فحركات اللاجئين أصبحت عابرة للحدود القومية وحتى القارية، وهو ماجعل منها تحديا عالميا يتطلب مواجهة جماعية مشتركة من طرف كل فواعل النظام الدولي.

و قد طرحت الأزمة السورية في ظل استمرارها و عدم التوصل إلى توافق بين الأطراف المتعارضة، تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين نحو دول الجوار مثل الأردن، لبنان، العراق، تركيا...، ونحو دول إفريقية و أوروبية، و هو مايؤكد البعد الإقليمي و العالمي الذي تكتسيه هذه الظاهرة الإجتماعية ذات الأبعاد الأمنية.

تعتبر تركيا من بين دول الجوار التي استقبلت و لازالت تستقبل اللاجئين السوريين في إطار تطبيق "سياسة الأبواب المفتوحة" "Open doors policy" ، حيث تقدم المساعدات الإنسانية في انتظار استقرار الأوضاع في سوريا، و نظرا للظروف السياسية والإستراتيجية في المنطقة وفي العالم بالإضافة إلى التوازنات الدولية والتجاذبات التي تتعرض لها سوريا من طرف القوى الكبرى بحكم أهمية هذه الدولة في المنطقة، فقد تحولت مسألة اللاجئين السوريين من لجوء مؤقت إلى لجوء مفتوح الأجل مرتبط بتسوية الوضع في سوريا وحل الأزمة التي يعيشها هذا البلد.

لذلك فقد بات الأمن القومي التركي مهداد في العديد من الجوانب، بسبب التداعيات الأمنية التي طرحتها مسألة اللاجئين السوريين التي انتقلت من كونها ظاهرة إنسانية و اجتماعية إلى ظاهرة سياسية و أمنية، في ظل محاولة تركيا أداء دور استراتيجي إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق ما يعرف بسياسة صفر مشاكل مع الجيران "Zero problems with neighbors" ، لكن محاولة الحكومة التركية تبني هذا الدور طرح أمامها مجموعة من التحديات التي جعلت من ثوابت سياستها الخارجية أمام اختبار حقيقي مرتبط بزيادة تدفق عدد اللاجئين السوريين واستمرار الأزمة في سوريا.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في الإحاطة المعرفية والنظرية بظاهرة اللجوء ومسألة اللاجئين السوريين ، كون هذه الظاهرة من بين التهديدات الأمنية الجديدة ومن المواضيع المطروحة في الأجندة السياسية والأمنية للمجتمع الدولي، حيث تتمثل في:

- ✓ عرض مجموعة من المفاهيم المرتبطة بظاهرة اللجوء و اللاجئين، نظرا للإرتباط القائم بينها.
- ✓ تقديم توصيف عام للاجئين في الشرق الأوسط، خاصة و أنّ هذه المنطقة من أكبر بؤر الصراع في العالم، ممّا يغذي ظاهرة اللجوء و تداعياتها الأمنية.
- ✓ التركيز على وضعية اللاجئين السوريين في تركيا ، وفحص الأطر القانونية للتعامل مع ظاهرة اللجوء و اللاجئين ، و التعامل التركي مع اللاجئين السوريين من المنظور القانوني.
- ✓ طرح التحديات و التداعيات الأمنية للاجئين السوريين على الأمن القومي التركي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

أمّا الأهمية العملية فترتبط بالواقع الذي يعيشه اللاجئون السوريون سواء في دول الجوار أو في الدول الإفريقية أو الأوروبية، و يمكن أن نوجز هذه الأهمية في:

- ✓ أزمة اللاجئين السوريين هي فعلا واقع ملموس نشهده في حياتنا اليومية بالنظر للمعاناة التي تحدق بمهجري الحرب.
- ✓ رصد معاناة اللاجئين فيما يتعلق بتدهور الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ الاطلاع على سياسات الدول في استقبال و الاعتناء باللاجئين السوريين ، ومعرفة ظروفهم اليومية في المخيمات ورصد احتياجاتهم، وتقديم المساعدات اللازمة من طرف الجهات المعنية.

إشكــاليــة الدراسة:

إنّ تزايد تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا في ظل استمرار أمد الأزمة جعل من هذه الظاهرة تتحول من مسألة اجتماعية مرتبطة بتقديم المساعدات للاجئين و توفير الظروف اللازمة لضمان حقوقهم و على رأسها الحق في البقاء، إلى مسألة سياسية أمنية تؤثر على الأمن القومي التركي بما لها من تداعيات أمنية متعددة الأبعاد، في ظل سعي تركيا لاحتواء الأزمة السورية، كونها دولة ديمقراطية ليبرالية تسعى للريادة الإقليمية، فما بين زيادة حجم اللاجئين السوريين في تركيا في ظل المتغيرات الإقليمية، وما بين استمرار توجه تركيا نحو الشرق الأوسط ، والتدخل في الأزمة السورية مع طول أمد هذه الأزمة فالإشكال المطروح هو:

كيف تحولت مسألة اللاجئين السوريين من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية مؤثرة على الأمن القومي التركي في ظل الدور الريادي الذي تسعى تركيا لإدائه في الأزمة السورية؟

ويمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود باللاجئ؟ و ماهي الأطر القانونية للتعامل مع ظاهرة اللجوء؟
- ✓ ما هي أوضاع اللاجئين السوريين في دول الجوار وفي تركيا على وجه الخصوص؟
- ✓ مالغاية من وراء استقبال تركيا للاجئين السوريين؟ وكيف أثّرت سياسات استقبالها لهم على مبادئ سياستها الخارجية؟
- ✓ ماهي التهديدات الأمنية للاجئين السوريين على الأمن القومي التركي،على المستويين الداخلي و الخارجي؟

الفرضيات:

تحاول الدراسة التي تمّ إجراؤها، و الإشكالية التي تمّ طرحها اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ كلما ارتبطت ظاهرة اللجوء بمسألة الزمن و استمرار أمد الأزمات و الحروب كلما تحولت من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة سياسية أمنية ؛
- ✓ كلما تمّ اعتماد العامل العرقي و الإثني في التعامل مع اللاجئين كلما زادت حدة التهديدات الأمنية للاجئين على الأمن القومي للدول ؛
- ✓ كلما استمر تزايد تهديد اللاجئين للأمن القومي للدول كلما أكد ذلك على تراجع الدور الريادي للقوى الإقليمية للتعامل مع الأزمات، وأثر على مكانتها على المستويين الإقليمي و الدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

ينبع اهتمامنا بهذه الدراسة من الأهمية التي يطرحها الموضوع في حد ذاته، وتتراوح أسباب هذا الإهتمام مابين أسباب موضوعية و أخرى ذاتية:

الأسباب الموضوعية:

- ✓ الحداثة النسبية للإهتمام بمسألة اللاجئين عموما، واللاجئين السوريين على وجه الخصوص في ظل الحراك العربي الذي شهدته دول منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ للموضوع من الحساسية ما يدفع إلى محاولة الأكاديميين والدارسين ومراكز الفكر للإحاطة بحيثياته.
- ✓ دخوله في نطاق اهتمامات الدراسات الأمنية، باعتباره من بين أهم القضايا الأمنية المعاصرة التي استدعت المعالجة من طرف الدول و المنظمات.
- ✓ قلة الكتابات و الدراسات خاصة باللغة العربية، على الرغم من أنّ موضوع اللاجئين السوريين هو في صلب التهديدات التي تمس الأمن القومي السوري، و أيضا الأمن القومي للدول الأخرى المتأثرة بحركة اللاجئين.

الأسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة في معرفة تأثيرات اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي، نظرا للثقل السياسي و الاستراتيجي لتركيا، و الدور الذي تتبناه في منطقة الشرق الأوسط.

حدود الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مجالين أساسيين:

المجال الموضوعي: يتناول التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط مع التركيز على تهديد اللاجئين السوريين للأمن القومي التركي، و بالتالي تتحدد في متغيرين أساسيين هما مسألة اللاجئين السوريين و الأمن القومي تركي.

المجال الزمكاني: يرتبط الموضوع بالفترة الأخيرة منذ اندلاع الأزمة السورية في 2011، أما المكان فيرتبط بمنطقة الشرق الأوسط و بسوريا وبتركيا تحديدا.

الإطار المنهجي للدراسة:

استدعت هذه الدراسة التعامل مع متغيرين أساسيين (مسألة اللاجئين السوريين، و الأمن القومي التركي) مجموعة من المناهج :

تطلبت الدراسة استعمال المنهج الإستقرائي الإستنتاجي من خلال استقراء مجموعة من المعطيات والمعلومات المقدمة من طرف مجموعة دراسات لأكاديميين ودارسين لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط و في تركيا ، حيث أنّ منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تحوي أكبر عدد من اللاجئين، ومع الأزمة الأخيرة في سوريا فإنّ عددهم في تزايد مستمر في دول الجوار و في تركيا بشكل خاص كونها نموذج لهذه الدراسة، و بعد استقراء لهذه المعطيات ، تمّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات حول التداعيات الأمنية لتدفقات اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي على المستويين الداخلي الخارجي.

كما تمّ اعتماد المنهج الإحصائي، فلقد تعاملت الدراسة مع مجموعة من الأرقام والمعطيات الإحصائية، من خلال تحليل أعداد و نسب مئوية حول عدد اللاجئين في الشرق الأوسط(الفلسطينيين،العراقيين،السوريين)، ثمّ التركيز بعد ذلك على أعداد اللاجئين السوريين و توزيعهم في تركيا،بالإضافة إلى التعامل مع طبيعة التداعيات الأمنية خاصة الاقتصادية منها و الاجتماعية في شكلها العددي مما تطلب تفسيرها وتحليلها.

وتمّ استخدام منهج دراسة حالة لتوضيح التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط، و لتحري الدقة فإنّه تمّ اتخاذ مسألة اللاجئين السوريين في تركيا كنموذج للدراسة، وذلك لمحاولة الإحاطة بهذه المسألة من جانبين، الأول يرتبط بالوضع الإنساني والقانوني لهم في تركيا، أو من حيث تأثيرهم على الأمن القومي التركي.

الإطار النظري:

إنّ وحدات التحليل التي تطلبتها هذه الدراسة هي الفرد و الدولة، حيث ترتبط وحدة التحليل الأولى باللاجئين السوريين، أمّا وحدة التحليل الثانية فترتبط بالأمن القومي للدولة التركية، و فيما يتعلق بمستويات التحليل، فإنّه تمّ الإستعانة بالتحليل على مستوى الفرد، و على مستوى الدولة، و على المستوى الإقليمي، بالنظر للتهديدات التي طرحتها تدفقات اللاجئين السوريين على المستويين الداخلي و الخارجي للدولة التركية، و الإمتداد الإقليمي للتداعيات الأمنية لهذه الظاهرة، وبالتالي يظهر هذا التأطير النظري للدراسة كالتالي:

مدرسة كوبنهاغن: يعتبر باري بوزان Barry Buzan من أهم رواد هذه المدرسة، حيث من خلال دراسته المعنونة ب" People,States,and Fears" أسس فيها لما عرف بمستويات جديدة للتحليل و هي الفرد، الدولة، و النظام الدولي، بالإضافة إلى القطاعات الخمسة الجديدة للأمن و تتمثل في القطاع العسكري، السياسي، الاجتماعي، الإقتصادي، و البيئي، المجتمعي ، وبالتالي فإنّ مسألة اللاجئين السوريين قد طرحت تهديدات أمنية، سياسية، اقتصادية، و مجتمعية، مست الأمن القومي التركي داخليا و خارجيا، في ظل التجاذبات الداخلية للاثنيات والعرقيات وتفعيل للمتغير الخطابي المرتبط بالمذاهب السنية و الشيعية، مما قد يخلق ما يعرف بالمجتمعات الموازية في ظل أمننة مسألة اللاجئين السوريين، والتي تعد أكبر تهديد للأمن القومي التركي ، بالإضافة إلى قضية الأكراد التي تعتبر من أهم القضايا العالقة والتي غذتها الأزمة السورية و تدفقات اللاجئين السوريين.

مدرسة ويلز: من أهم روادها" ken Booth " حيث بين أنّ الأمن هو ما نصنعه نحن، فوجهات النظر و الخطابات المختلفة حول السياسة تمنحنا تصورات و خطابات متباينة حول الأمن، فقد قامت هذه المدرسة بتوسيع وحدات التحليل لتشمل وحدات ماتحت دولاتية على غرار الفرد ومافوق دولاتية ، كما عمقت من طبيعة التهديدات لتتجاوز تلك العسكرية التقليدية منها، و أكدت هذه المدرسة على فكرة الأمن الإنساني في إطار أن الأمن هو الانعتاق و التحرر من القيود التي تحد من خيارات الأفراد.

إنّ ظاهرة اللجوء و مسألة اللاجئين السوريين تعتبر من بين القضايا الأمنية الجديدة، ، ترتبط بوحدة تحليل ماتحت دولاتية و هي الفرد أي اللاجئ، و من هنا يمكن الحديث عن الأمن الإنساني في ظل الأوضاع المزرية التي يعيشها اللاجئون السوريون على الحدود السورية التركية، خاصة غير الشرعيين منهم، ممّا يؤدي إلى تحولهم إلى تهديد فعلي بسبب اختلاف انتماءاتهم المذهبية ما بين سنة وشيعة، و التي قد تصل إلى حد الاشتباك بينهم، وكذلك القيام بأعمال العنف في ظل المتغيرات الإقليمية على غرار ما يعرف "بتنظيم الدولة الإسلامية" ، وهو مايهدد فعليا الأمن القومي التركي و كذلك السوري ، وبالتالي التأكيد على فكرة أنّ أمن الدولة هو من أمن الفرد.

أدبيات الدراسة:

تناولت العديد من الدراسات العربية و الأجنبية ظاهرة اللجوء منذ عقود، و لكن الاهتمام زاد بها بعد نهاية الحرب الباردة كونها من أهم القضايا الأمنية البارزة التي طرحت نفسها في أجندة السياسة الدولية، ومع الأزمة السورية الأخيرة فقد تدفقت أعداد هائلة من اللاجئين السوريين نحو دول الجوار على غرار تركيا، ولذلك طرحت مجموعة من الأفكار حول التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء و لمسألة اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي تمثلت فيمايلي:

1-The 1951 United Nation Convention Relating to the status of refugees, United Nation Treaty.

قدمت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين ل 1951 مفهوم اللاجئ، و أهم الاتفاقيات الإقليمية و الدولية المرتبطة بظاهرة اللجوء و اللاجئين.

2-UNHCR," Countries hosting Syrian refugees: solidarity and burden sharing," September 2013 .

وضح تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين و الذي جاء تحت عنوان " الدول المستضيفة للاجئين السوريين: التضامن و تقاسم الأعباء" الظروف المعيشية في مخيمات دول الجوار للاجئين السوريين، ونسب توزيعهم ضمن دراسات احصائية من خلال جداول وبيانات وخرائط.

3-Ugun kay et Dilek Yankay, **les relations de la Turque avec la Syrie: la Turque aujourd hui**, Istanbul : Institue Français des études Anatoliennes,2013.

تناول الباحث في هذه الدراسة الموسومة ب" علاقات تركيا بسوريا : تركيا اليوم" مسار العلاقات السورية التركية قبل الأزمة السورية ، حيث وضح أهم الفترات التي شهدت قطيعة ملحوظة، بالإضافة

إلى فترة التقارب خاصة منذ وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة وكيفية تحول هذا التقارب بعد الأزمة السورية في ظل دخول الدوافع الإنسانية في استقبال اللاجئين.

4- Oytun Ohan and Sabiha Senyucel, **Effects of Syrian refugees on Turkey,**Ankara:center for middle eastern strategic studies,2015.

ركز الباحثان في هذه الدراسة المعنونة ب"تأثيرات اللاجئين السوريين على السياسة التركية" على إفرازات تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا التي ارتبطت حسب وجهة نظرهما بالعديد من القطاعات.

5-Didier billion et Salomie lamolinerie, **La politique extérieure de la Turque à l'épreuve de la crise syrienne,** France : IRIS, 2014.

بينت هذه الدراسة المعنونة ب"السياسة الخارجية التركية في مقاومة الأزمة السورية" أنّ السياسة الخارجية التركية قد تأثرت بشكل كبير جراء الأزمة السورية، مما جعل مبادئها أمام امتحان فعلي في ظل الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

إنّ المتصفح للأدبيات السابقة الذكر يلاحظ أنّها ركزت على مسألة اللاجئين السوريين من زاوية معرفية إنسانية، دون التركيز على التداعيات الأمنية المباشرة التي هددت الأمن القومي التركي، كما أنّها لم تفصل بشكل واضح ما بين مسألة اللاجئين و الأزمة في حد ذاتها، أي أنّ عنوان الدراسة يكون مرتبط باللاجئين لكن المضمون يتحدث عن الأزمة، وبعض الأدبيات الأخرى كما أشرنا سابقا بينت أثر الأزمة السورية على السياسة الداخلية و الخارجية التركية ، ولم تسلط الضوء بشكل معمق على كيفية تحول مسألة اللاجئين في حد ذاتها كمؤثر مباشر داخليا و خارجيا.

وبالتالي مايميز هذه الدراسة هو التركيز على مسألة اللاجئين السوريين، و تسليط الضوء على التداعيات الأمنية لتدفقات اللاجئين على الأمن القومي التركي داخليا، وكيفية تأثير هذه التهديدات على السياسة الخارجية، فهذه الدراسة حاولت توضيح الطابع التحولي لمسألة اللاجئين السوريين من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية مع نوع من الفصل النسبي بينها و بين الأزمة السورية ككل، مع التأكيد على التداعيات الأمنية لظاهرة الجوء.

خطة الدراسة:

تمّ اتباع خطة مكونة من ثلاثة فصول لمعالجة التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط ولتأثير مسألة اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي وجاء توزيع هذه الفصول كالتالي:

الفصل الأول تناول الإطار المعرفي للتداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط، حيث تمّ التطرق في المبحث الأول للإطار المفاهيمي للظاهرة من خلال تقديم مفهوم اللاجئ و للمفاهيم ذات الصلة و تتبع التطور الكرنولوجي لها ، مع التركيز على الاتفاقيات الدولية المرتبطة باللاجئ في ظل اعتماد مجموعة من المعايير لتصنيفه، أما المبحث الثاني فقد ركز على دراسة احصائية لتوزيع اللاجئين في الشرق الأوسط نظرا لأهم التهديدات الأمنية التي يطرحها التدفق المتزايد لهم، مع تسليط الضوء على اللاجئين السوريين جراء الأزمة الأخيرة التي تشهدها سوريا.

الفصل الثاني ركز على وضع اللاجئين السوريين في تركيا في ظل العلاقات السورية التركية، فقد تناول المبحث الأول طبيعة هذه العلاقات قبل وبعد الأزمة السورية و انعكاسات هذه الأخيرة على طبيعة هذه العلاقات، أما المبحث الثاني فقد ركز على توصيف وضع اللاجئين السوريين في تركيا من خلال معطيات احصائية، و تناول المبحث الثالث عوامل نزوح اللاجئين السوريين، و دوافع الحكومة التركية لاستقبالهم.

الفصل الثالث وضح من خلال دراسة توصيفية تحليلية التداعيات الأمنية لتدفقات اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي، وبيّن المبحث الأول هذه التداعيات التي يطرحها تدفقهم على الأمن القومي التركي داخليا سواء كانت ذو طبيعة سياسية أمنية، مجتمعية، أو اقتصادية، و في المبحث الثاني تمّ الإنتقال للحديث عن هذه التهديدات على المستوى الخارجي في إطار تأثير تدفقات اللاجئين السوريين على علاقات تركيا مع دول الجوار، و عن تأثر مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل استقبالها لهم، ليتم في الأخير تقييم الدور التركي تجاه الأزمة السورية من جهة، و الساسية التركية في استقبال اللاجئين و التعامل معهم من جهة أخرى.

الفصل الأول

التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط: إطار معرفي

تكتسي منطقة الشرق الأوسط أهمّية جيواستراتيجية كبيرة، ممّا يجعل منها منطقة تجاذبات وبؤرة للنزاعات بمختلف أنواعها، وهو ما ينتج عنه العديد من المشاكل والظواهر من بينها ظاهرة اللجوء، لذلك سيتم معالجة لإطار المفاهيمي للظاهرة، وتقديم الإحصائيات المرتبطة بتوزيع وانتشار اللاجئين في الشرق الأوسط (الفلسطينيين، العراقيين، السوريين)، مع طرح لأهم التداعيات والتهديدات الأمنية التي تطرحها ظاهرة اللجوء في هذه المنطقة.

المبحث الأول: مدخل معرفي لظاهرة اللجوء

تعدّ ظاهرة اللجوء من أهم الظواهر التي تستدعي الاهتمام والدراسة مع التطوّر الذي شهدته هذه الظاهرة، والاهتمام بها على المستوى الدولي و الإقليمي في إطار القانون الدولي العام من أجل التعامل معها وحماية حقوق اللاجئين.

المطلب الأول: مفهوم اللاجئ والمفاهيم ذات الصلة

تتعدّدت التعريفات المقدّمة لظاهرة اللّجوء بصفة عامة وللاجئ بصفة خاص، وذلك وفقا لمجموعة من العوامل، وفي هذا الصدد سيتم تقديم تعريف اللاجئ بالإضافة إلى بعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة.

*يعرف معجم Le grand dictionnaire Encyclopédique Larousse: "اللاجئ بأنّه كلّ شخص ترك موطنه الأصلي لأسباب سياسية، دينية، وعرقية، حيث لا يتمتّع في الدولة التي لجأ إليها بنفس الوضع الذي يتمتّع به السكان الأصليون ولا يتحصّل فيها على الجنسية".[1]

حدّد هذا التعريف أهمّ الأسباب التي تدفع بالمواطنين الأصليين للّجوء نحو بلد آخر مع توضيحه للوضع الذي يتمتّع به اللاجئون في بلد الإقامة.

*أما معجم **Le Robert** فقد عرف: "اللاجئ بأنّه الشخص المُجبر على التخلّي عن المكان أو الدولة التي يقطن فيها للهرب من خطر الحرب، أو الإضطهاد السياسي أو الدّيني... ".[2]

ركّز هذا التعريف على الأسباب الدافعة للجوء، مع إهماله لوضع اللاجئ في البلد المضيف على عكس التعريف الأول.

*أجمعت اتفاقية 1951 والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين على أنّ: " اللاجئ هو الفرد الذي يخشى أن يكون مضطهدا بسبب عرقيته، دينه، جنسيته أوانتمائه إلى مجموعة اجتماعية أو بسبب أرائه السياسية أين يجد نفسه خارج دولة الجنسية ولا يستطيع بسبب الخوف أو لا يريد طلب الحماية من دولته الأصلية". [3]

---

[1]- Le grand dictionnaire Encyclopédique Larousse .En : http://www.larousse.fr/encyclopedie
[2]- Le Robert.En : http://www.lerobert.com/
[3] - The 1951 United Nation Convention Relating to the status of refugees, United Nation Treaty, Vol 189.110.2545,(28 july 1958), p. 137.
ظهـرت مشـاكل كبيـرة تتعلـق بـالنزوح بسـبب الحـرب مثـل الحـروب الأهليـة، العنـف، 1948فـي :* إعـلان قرطاجنـة التوتّرات السياسية في عدد من الدول، خاصة دول أمريكا الوسطى مّا أدّى إلى صياغة هذا الإعلان.

حدّدت اتفاقية 1951 و المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من خلال هذا التعريف مجموعة من العوامل التي تدفع المواطن الأصلي أو بالجنسية لمغادرة بلد إقامته نحو بلد آخر، وتعدّدت هذه العوامل ما بين سياسية، عرقية، دينية ، ممّا يؤدّي إلى خلق حالة سيكولوجية ترتبط بالإنفصال عن بلد الاقامة الأصلي (أو بلد الجنسية) سواء بصفة إرادية أو قصرية.

وفي إطار الاتفاقيات الإقليمية فإنّه تمّ تناول "الاتفاقية المحكمة للمظاهر الخاصة بشؤون اللاجئين في إفريقيا سنة 1960" و"إعلان قرطاجنة سنة 1948"

1- الاتفاقية المحكمة للمظاهر الخاصة بشؤون اللاجئين:

*عرفت هذه الاتفاقية " اللاجئ أنّه كل فرد تعرّض بلده الأصلي أو بلد الجنسية لاعتداء خارجي، أو استعمار أو هيمنة خارجية، أو أيّ حدث يزعزع النظام العام، بشكل جزئي أوكلّي، أين يكون مجبراً على التخلي عن مكان إقامته للحصول على ملجأ في مكان خارج بلده الأصلي أو بلد الجنسية". [1]

سلط هذا التعريف الضوء على فكرة المد الاستعماري كعامل خارجي مهدّد بشكل كبير للنظام العام ممّا يؤدّي إلى ظاهرة اللّجوء، فقد ارتبط التعريف بالموجة التحررية التي شهدها العالم في تلك الفترة على مستوى القارة الإفريقية.

2-إعلان قرطاجنة 1948*

*يقدم هذا الاعلان اللاجئ على أنّه : " كل فرد هرب من بلده بسبب التهديد الذي يمس بقاءه، سلامته وحرّيته في إطار موجة من العنف العام، الاعتداء الخارجي و النزاعات الداخلية، انتهاك حقوق الانسان أو ظروف أخرى تزعزع فعليا النظام العام"[2].

ركّز هذا التعريف إلى جانب الاعتداءات الخارجية على النزاعات الداخلية كعامل مهدّد لسلامة مواطني الدولة، دون الاشارة الى كونها دولة الإقامة الأصلية أم دولة الجنسية.

و من خلال عملية البحث تم التوصل الى التعريف الاجرائي التالي:

"اللاجئ هو كلّ فرد ينتقل من بلد الإقامة -بلده الأصلي أو بلد الجنسية- إلى بلد اخر بسبب الاضطهاد الاجتماعي، الديني، أو السياسي على مستوى داخلي أو خارجي، حفاظا على بقائه وسلامته وحرّيته حيث لا يتساوى مع المواطن الأصلي في الحقوق في البلد المضيف."

المفاهيم ذات الصلة:

يتداخل مفهوم اللجوء بصفة عامة ومفهوم اللاجئ بصفة خاصة مع العديد من المفاهيم الاخرى و أبرزها:

النفي:Exile

[1]- UNHCR," Refugees Status Determination : Identifying who is a refugee,"(Switzerland : Office of the United Nation High Commissioner for Refugees, 1 September 2005), p. 5.
[2] - UNHCR, op.cit., p.6.

هو ظاهرة قديمة واستمرّت لوقتنا الحالي، لكن بخصائص مختلفة وبالتالي يعرّف المنفى بأنّه: " الفرد الذي أجبر على العيش بعيدا عن وطنه بسبب مواقفه خاصة السياسية، مع رغبته الدائمة في الرجوع إلى الموطن الأم".

الهجرة:L'immigration

أمّا بالنسبة للمهاجر فقد تم تعريفه في معجم **Larousse** بأنّه : "كلّ فرد ترك بلده الأصلي لأسباب اقتصادية، سياسية،و اجتماعية ، من أجل الاستقرار في بلد آخر [1]

المطلب الثاني: التطور الكرونولوجي لظاهرة اللجوء

وظف مصطلح " اللاجئين" لأول مرة في القرن 16 على خلفية حملات المطاردة و التهجير التي تعرض لها البروتستانتيون الفرنسيون آنذاك، وقد خلفت الثورة البلشفية في1917 لجوء حوالي 1.5 مليون أرستقراطي إلى دول أخرى، إضافة إلى تسبب الحرب الكورية في الفترة الممتدة ما بين 1950-1953 و استيلاء الصين على إقليم التبت في التهجير الاجباري لملايين الأشخاص، كما كان للثورة الكوبية بقيادة فيدال كاسترو Fidel Castro دور في النزوح الجماعي للكوبيين بين عامي1960 و1979 .ولقد اعتبرت الحربين العالميتين الأولى والثانية من أهمّ المحطّات التي أدّت بالمجتمع الدولي للتركيز على ظاهرة اللّجوء، نظراً لاعتبارها تهديداً فعلياً للسلم والأمن الدوليين، وهوما أدّى بها للدخول في الأجندة السياسية والأمنية للدول . [2]

إنّ التعامل مع ظاهرة اللجوء بصفة عامة واللاجئين بصفة خاصة هو في جزء كبير منه مرتبط بالهويّة، وبسبب ذلك فإنّ التطوّر الكرونولوجي لظاهرة اللّجوء يتمّ التعامل معه من خلال مستويين في إطار علاقة التأثير المتبادلة ما بين الدول واللّاجئين:

1- مستوى تحويل الهوية Identity transformation:

تسعى الهيئات البيروقراطية التي تقوم بوضع البرامج والسياسات التي تعتمدها في التعامل مع اللاجئين من أجل ايجاد نمط هوياتي معين إلى بتحويل الهويات بحسب ما يتطلبه الوضع القائم ، من أجل إعادة إرساء هذه الهوية في الدولة المستضيفة التي يلغب عليها الطابع البراغماتي ، ممّا يؤدّي باللاجئ إلى مواجهة نوع من العداء تجاه ممارساته الهوياتية القيمية، و يؤثر ذلك سلباً على مصالح اللاجئين في إطار سياسة تصفوية لآمالهم من طرف الدولة المستضيفة، ، ومن خلال العمليات المؤسساتية يتمّ تحويل مفهوم اللاجئ وهويّته عن المبدأ الأصلي في استقباله والمرتبط بتوفير مأوى له.

2- تسييس الهوية: Identity Politicization

---

[1] - Bruno Groppo, **Exiles et Refugies : l'évolution de la notion des refugies en XXe siècle**, (France : Université du Paris I, Sorbonne, 2003), p.p. 67-75.

[2] - Kazmbe Chenda, "On-refoulement versus mitigation control, a study of the refugee phenomenon in Zambia ," (A research paper submitted to the University of Zambia law faculty in partial fulfillment of the requirement for the award of the degree of bachelor of law LLb, November 2006), p.p. 11-12.

يعتبر اللّاجئون من أكثر الجماعات المستهدفة التي تعاني من معضلة السياسات الإدماجية في البلد المستضيف أو الرجوع للوطن، فالأمر يرتبط بوعي اللّاجئين لإرساء هو يتهم والتأكيد على التضامن من طرف الدول المستضيفة الذي يتحوّل إلى منافع تستفيد منها الحكومات، وهذا يرتبط بمدى قدرة جماعات اللاجئين على مواجهة التأثير.

ويرتبط تسييس هوية اللاجئين بالتسمية التي لها أبعاد سياسية في إطار الإرث التاريخي للجماعة وتوصيفها بصفات تتماشى والنظام السياسي القائم، من خلال مجموعة من البرامج مثل إعادة الاسكان والتمويل الغذائي... الخ، التي تتحوّل إلى وسائل وغايات في نفس الوقت وبذلك تخفى الآمال والحاجات السياسية مثل الادماج أو الإعادة للوطن ووضع الجماعات اللاجئة في نظم تساعد على تجنب التهديدات التي قد تمس الهيكل التنظيمي للدولة المستضيفة.[1]

ومايمكن ملاحظته أن هنالك تداخل مابين تسييس و تحويل الهوية ، وهو مايدفع للقول بأنّهما و جهان لعملة واحدة يرتبطان بمسألة الزمن في التعامل مع قضايا اللاجئين.

وفي الأخير، فإنّ الهدف من وراء ذكر أهم الأحداث والمحطات التاريخية التي ارتبطت بظاهرة اللّجوء، هو توضيح انتقال هذه الظاهرة من الإطار الاجتماعي إلى الإطار السياسي الأمني، وبالتالي تحوّلت إلى تهديد فعلي للسلم والأمن الدوليين وهو ما دفع إلى صياغة وعقد الاتفاقيات الاقليمية والدولية وإرساء مرجعية قانونية للتعامل مع هذه الظاهرة.

المطلب الثالث: قضايا اللاجئين في القانون الدولي

حازت قضايا اللاجئين على اهتمام المجتمع الدولي خاصة نظرا لتزايد حدّة ظاهرة اللّجوء التي شهدها العالم في القرن 20 وبداية القرن21، و ما خلفته من تبعات أمنية على السلم والأمن الدوليين، وهوما دفع إلى ادراج هذه الظاهرة ضمن أجندة اهتمامات هيئة الأمم المتحدة الى جانب القانون الدولي.

1-**<u>على مستوى هيئة الأمم المتحدة</u>**: تمّ التركيز في هذا المستوى على اتفاقيتين أساسيتين:

أ-**المنظمة الدولية للّاجئين International Refugees Organization** : تأسست سنة 1946 معيدة الاهتمام بقضايا وكالة هيئة الأمم المتحدة للمساعدة وإعادة التأهيل UNRRA * كما اهتمّت بتسجيل وحماية اللاجئين و اسكانهم أو إعادة هم للوطن، ولقد تأثّرت الأدوار التي تقوم بها هذه المنظمة تُجاه اللّاجئين في بالنظر التي عانت منها، ممّا استدعى إعادة تأهيل دورها لتنبثق عنها هيئة جديدة.

ب-**المفوضية العليا لشؤون اللّاجئين لهيئة المتحدة UNHCR**:** قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأسيس هذه المفوضية سنة 1949، ليتمّ التصديق مبدئيا على كونها جزء من هيئة الأمم المتحدة في جانفي 1951 لمدّة 03 سنوات ، ويقع مقرها بالعاصمة السويسرية بجنيف، حيث تتسع دائرة اهتماماتها لتشمل:[2]

---

[1]- Roger Lettre, " Labeling Refugees : Forming and transforming a bureaucratic identity ," **<u>Journal of Refugee Slides</u>**, Vol.4, N°1(1991), p. 51.

[2] -Human Rights and Refugees, "Fact Sheet".On: http/wwwolcher.org/document/publecation/fact .[25-02-2015].

- التكفل بـ 17 مليون لاجئ في العالم.
- تعزيز تطبيق ما توصّلت إليه الاتفاقيات فيما يخص حماية اللاجئين.
- تعزيز معايير التكفل باللّاجئين.
- توفير الظروف الملائمة للرجوع الإرادي للاجئين أو الدمج في المجتمعات.
- تحسين ظروف استقبال اللاجئين.

2-<u>على مستوى القانون الدولي:</u>

عقدت على هذا المستوى أهم الاتفاقيات الدولية المنظمة لشؤون اللاجئين:

أ-**اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللّاجئين**: كانت عبارة عن مسودّة لتوصيات وضعتها مفوضية هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تحدّد هذه الاتفاقية مفهوم اللّاجئ الذي يطبّق على كلّ شخص تعرض لحادث وقع قبل 01-01-1951، كماتبين طريقة التعامل مع اللّاجئين، وتبرز الوضع القانوني للّاجئ وحقوقه، كما يمنع بموجبها على أي دولة الارجاع الاجباري للاجئين المتمتّعين بوضع قانوني في دولة اللّجوء.

ب-بروتوكول 1967: من الملاحظ أنّ اتفاقية 1951 اهتمّت باللّاجئين الذين تعرّضوا لحادث قبل01-01-1951 ،حيث تمّ التركيز على اللاجئين المتضررين من نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية، ول بعد هذه الفترة ظهرت جماعات جديدة من اللاجئين في ظلمتغيرات دولية جديدة ، وهو ما استدعى صياغة هذا البروتوكول للتعامل مع اللّاجئ الذي أصبح يعرّف بفترة ما بعد 01-01-1951. *[1]

المطلب الرابع: معايير تصنيف حقوق اللاجئين

تعددت معايير تصنيف اللاجئين، وفي هذا المقام يمكن اعتماد المعايير التالية:

<u>1- الحقوق المستمدة من كونه أجنبي:</u>

إنّ مصدر حقوق اللاجئين لا يقتصر فحسب على الاتفاقيات الدولية، ولكن تكتسب بالصفة البشرية الإنسانية بالإضافة إلى الصفة الأجنبية للاجئ فور دخول الدولة المستضيفة، وهذا من خلال مصادقة الدول على الإتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار تصنف هذه الحقوق إلى:

أ-حقوق عامة: ترتبط بالتمتع بالحريات العامة، والإستفادة من المرافق العامة وغياب التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس.

ب-حقوق خاصة: وتنقسم إلى

---

*UNRRA :United Nations Refugees and Rehabilitation Agency وكالة هيئة الأمم المتحدة للاجئين و إعادة الاسكان

**UNHCR : United Nation of High Commissioner for Refugees المفوضية العليا للاجئين السوريين

*للتوسع أكثر يمكن الإطلاع على الإتفاقية الدولية و البرتوكول الإضافي المرتبط بوضع اللاجئين من خلال الرابط التالي:
http://www.unhcr.org/3b66c2aa10.pdf

[1] - Human Rights and Refugees, op.cit., p.4.

- حقوق الأسرة: لهم الحق في إنشاء أسرة وتكوين علاقات القرابة.
- حقوق مالية: التصرفات المالية اللازمة لإدارة شؤونه.

2- الحقوق المستمدة من الإتفاقيات : فيمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1 - إتفاقية 1951: التي نصت على مجموعة من الحقوق الأساسية للاجئ التي يتعين على الدول مراعاتها، ويمكن تقسيمها إلى 3 فئات:

أ-الحقوق التي لا تقل عن تلك الممنوحة للأجنبي: فبموجب اتفاقية 1951 فإنّ للاجئ الحق في الإستفادة من جميع التسهيلات والإمتيازات التي تقدمها الدول للأجانب المقيمين على أراضيها، وعلى غرار هذه الحقوق:

- الحق باكتساب الملكية.
- حق الإنتماء للجمعيات غير السياسية وذات المنافع غير المادية.

ب-الحقوق التي لا تقل عن تلك الممنوحة للمواطن: حيث نصت الإتفاقية على أن الدول المتعاقدة يجب أن تعامل اللاجئ معاملة توازي معاملة مواطنيها، من بين هذه الحقوق: [1]

- الحق بممارسة الشعائر الدينية والتربية الدينية.
- حقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية.
- حق التقاضي والإعفاء من الرسوم.

ج _الحقوق التي تقل عن تلك الممنوحة للمواطن وتفوق تلك الممنوحة للأجنبي مثل:

- الإعفاء من شرط المعاملة بالمثل.
- الإعفاء من التدابير الإستثنائية.
- إصدار وثائق السفر للاجئين.

2-حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان: وترتبط باتفاقيات الأمم المتحدة السبع المعنية بحقوق الإنسان:

- العهدان الدوليان 1969.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1969.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2003.
- اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية 2004.
- اتفاقية حقوق الطفل 2003.
- اتفاقية حماية العمال المهاجرين 2005.
- اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة 2009.

3- بروتوكول 1967 التابع لاتفاقية 1951، واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969، علاوة على بعض الآليات الدولية الأخرى.

---

[1] -إبراهيم دراجي، **مشكلة اللاجئ وسبل معالجتها**، (الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية،2011)، ص. ص.9-11.

- اتفاقية جنيف الرابعة 1949 لحماية السكان المدنيين في وقت الحرب.
- اتفاقية 1954 المرتبطة بالأشخاص بدون مأوى.
- اتفاقية 1961 للتقليل من عدد الأشخاص بدون مأوى.
- إعلان هيئة الأمم المتحدة المرتبط باللجوء الإقليمي 1967. (1)

4-حقوق اللاجئين المستمدة من الاتفاقيات الاقليمية:

توسعت الاتفاقيات الإقليمية المهتمة بشؤون اللاجئين لتشمل :

أ- **قارة إفريقيا**: تقتصر الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالقارة الإفريقية على:

الإتفاقية المنظمة للمظاهر الخاصة للاجئ في إفريقيا 1964 : تعتبر كتكملة لاتفاقية 1951 على المستوى الإقليمي تماشيا مع واقع اللاجئين في القارة ، تهتم بوضع الإطار العام لتنظيم ظاهرة اللجوء، ووضع رؤى لمسألة الرجوع الإرادي للاجئين لأوطانهم، و كذلك أنشطة اللاجئين غير المشروعة ، وفي 1992 تم التصديق عليها من طرف 42 دولة.

ب- قارة أوروبا: تبنى المجلس الأوروبي العديد من الآليات للتعامل مع اللاجئين من أهمها:

- القرار رقم 1967/14 المرتبط باللجوء للأشخاص في حالة خطر والمعرضين للإضطهاد.
- الإتفاقية الأوروبية المرتبطة بالمسؤولية على اللاجئين. (2)

ج - أمريكا اللاتينية: أبرمت العديد من الاتفاقيات أهمها:

- اتفاقية مونتيفيديو المرتبطة بقانون الإجرام الدولي 1889.
- إعلان قرطاجنة 1948.(3)

المبحث الثاني: فينومونولوجيا اللجوء في الشرق الاوسط

يعد اللاجئون المتواجدون في الشرق الأوسط عامل للاستقرار في إطار أهم التهديدات الأمنية المترتبة عن تواجدهم بالمنطقة، ولذلك استدعى البحث اجراء دراسة احصائية لهم، ثم محاولة توصيف أهم المخاوف التي يطرحونها.

المطلب الأول: دراسة إحصائية للاجئين في الشرق الأوسط

---

[1]- إبراهيم دراجي، نفس المرجع السابق، ص.ص.11-19.

[2] -إبراهيم دراجي، نفس المرجع السابق،ص. ص. 11-21.

[3] - Humman Rights and Refugees, op.cit., p.6.

تعيش الغالبية العظمى من اللاجئين في العالم في الدول النامية، حيث يقدر عددهم بحوالي 17 مليون لاجئ، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط أكبر حاضنة لهم بعدد يتجاوز 7.5 مليون، تليها إفريقيا ب5 مليون لاجئ، ويمثل النساء والأطفال نسبة 80% من مجمل اللاجئين وهذا حسب عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية ووكالة الأونروا.[1](أنظر الملحق رقم 01).

وتضمن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لعام 2010، من خلال الجدول التالي توزيع اللاجئين في الشرق الأوسط :

[1]- إبراهيم دراجي، نفس المرجع السابق، ص.5.

الجدول رقم:01 **العنوان:** توزيع اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط.

الدولة	اللاجئون	ملتمسوا اللجوء
السعودية	**48**	**104**
البحرين	**139**	**12**
الامارات	**297**	**67**
العراق	**352183**	**3800**
الأردن	**.45000**	**604**
الكويت	**221**	**2985**
لبنان	**50300**	**607**
عمان	**69**	**12**
قطر	**29**	**8**
سوريا	**10544661**	**3080**

المصدر: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الجمعية العامة الوثائق الرسمية الدورة الخامسة والستون 2010.

التعليق على الجدول:

تحتل كل من سوريا، لبنان، العراق، والأردن المراتب الأولى من حيث عدد اللاجئين ، حيث يزيد عدد اللاجئين في سوريا عن مليون لاجئ، تليها العراق بـ 352 ألف لاجئ،ثمّ لبنان ب 50 ألف لاجئ ، و الأردن بـ 45 ألف لاجئ.

كما تتمركز نسب معتبرة من ملتمسي اللاجئين في الدول السالفة الذكر ، يقدر عددهم في العراق وسوريا بحوالي 3آلاف ملتمس للجوء ، و في الكويت ب 2000 ملتمس لجوء، ثمّ لبنان بحوالي 600 ملتمس للجوء.

التفسير:

تعود هذه النسب الكبيرة للاجئين في هذه البلدان إلى موقعها المحاذي لبؤر النزاع في منطقة الشرق الأوسط، حيث نجد على رأس هؤلاء اللاجئين، الفلسطينيين ، العراقيين ومؤخرا السوريين، في ظل الانتفاضة الفلسطينية و انتفاضات الدول العربية، وهذه الأعداد تعبر عن مجمل اللاجئين دون التمييز بين الوافدين أو الخارجيين من هذه الدول. ويمكن الأخذ على سبيل المثال:

أ-**اللاجئون الفلسطينيون**: وفقا لإحصاء أجراه الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء في إطار الاحتفال باليوم العالمي للاجئ 20جوان2009، قدر البيان عدد اللاجئين بنحو 4.7مليون لاجئ حيث يتوزعون كالتالي:[1]

الأردن: 41.8% 188.740

سوريا:9.9% 46925

---

[1] - إبراهيم دراجي، نفس المرجع السابق،ص. ص. 5-6.

لبنان:9%   41005

ويشكل اللاجئون الفلسطينيون أكبر جماعة ، حيث بدأت حركة اللجوء مع محاولات تأسيس دولة اسرائيل في فلسطين ووفقا لمراكز إحصاء إسرائلية فإنّ العدد الإجمالي لهم يقدر بـ 520 ألف لاجئ، أمّا مركز الإحصاء الفلسطيني فيرى بأنّ العدد يتراوح ما بين 900 ألف إلى مليون لاجئ، خاصة في ظل الفترة التي عرفت بالحرب العربية الإسرائلية سنة 1967، و ما أفرزتها من نتائج ساهمت في تأزم الوضع الأمني في المنطقة، تسبب كل ذلك في نزوح 162 ألف لاجئ من الضفة الغربية، و15 ألف من غزة توجهوا نحو الأردن، وتمّ ترحيل 115 ألف فلسطيني بعد غزو إسرائيل للجولان.[1]

ب-**اللاجئون العراقيون** : يحتل اللاجئون العراقيون المرتبة الثانية من جماعات اللاجئين، فجراء الأزمات التي مرت بها البلاد بداية بحرب الخليج الثانية و مرورا بضرب الولايات المتحدة الأمريكية للعراق و ما خلفته من متغيرات على غرا ر ما عرف بتنظيم الدولة الإسلامية ، تسبب ذلك في نزوح قرابة 500000 لاجئ عراقي توجهوا نحو الدول المجاورة، كما أنّ 1.5 مليون عراقي كردي توجهوا نحو تركيا و إيران و2 مليون عراقي لاجئ موزعون على دول الشرق الأوسط ككل استنادا إلى دراسة للمنظمة الدولية للهجرة.[2]

ووفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّ اللاجئين العراقيين يتوزعون بالشكل الآتي:

سوريا: 1000000عراقي، **لأردن**: 500ألف، **اليمن**: 150 ألف

ج- **اللاجئون السوريون**: أدت الأزمة السورية إلى حدوث كارثة إنسانية وأمنية ذو تأثير إقليمي و دولي، حيث شردّ أكثر من 10 مليون سوري داخل سوربا، وهم في تزايد مستمر، ولجأ أكثر من 6.4 مليون سوري إلى دول الجوار، وهذا من خلال تقرير أجرته اللجنة الأوروبية في إطار المساعدات الإنسانية والحماية المدنية، حيث أن الدول المجاورة وصلتها أعداد كبيرة من موجات اللاجئين السوريين، إذ وصل العدد في لبنان إلى ما يزيد عن 1.1 مليون لاجئ، وفي العراق يقدر العدد ب 1.2 مليون، يتمركز 95% منهم في إقليم الأكراد، أما الأردن فالعدد يزيد عن 613 ألف لاجئ،يحتشد 80 ألف منهم في مخيم الزعتري وفي مخيم الأزرق حوالي 10 آلاف، وهو مايفوق طاقة استيعاب هذه المخيمات ، ويسجل حوالي 832 ألف لاجئ سوري في تركيا و العدد في تزايد مستمر ، ويشكل الأطفال نسبة 50%من مجمل اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط، بالرجوع إلى إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. [3](أنظر الملحق رقم 02).

و يتوزعون كالتالي:

-لبنان 1175504
-تركيا 832508
-الأردن 613252
-العراق 1215369[4].

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط

---

[1] - إبراهيم دراجي، نفس المرجع السابق،ص. ص.5-6.

[2] - Ellen Laipson and Amit Pandy, **On the move, migration challenges in the Indian Ocean littoral**, (Washington DC : The Henry L.Stimon Center, 2010),p. 29-33.

[3] - إبراهيم دراجي، نفس المرجع السابق، ص. 6.

[4] - Commission Européenne-Aide Humanitaire et Protection Civile," Crise Syrienne," Fiche-info Echo, (Belgique : Bruxelles, 29-08-2014), p.p.1-3.

تكتسي طبيعة التهديدات الأمنية للاجئين في منطقة الشرق الأوسط العديد من الأبعاد، تتراوح ما بين تهديدات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، فوصول اللاجئ إلى البلد المستضيف سيفرض توفير شروط الحياة الأساسية على غرار الصحة، الغذاء، والتعليم.... ، ويظهر تأثير اللاجئين من خلال تحولهم إلى تهديد أمني للدولة المستضيفة و تتمثل طبيعة هذا التأثير في:

أ-التأثيرات الاقتصادية: Economic impacts

إنّ تدفق اللاجئين قد يكون له تأثير على الاقتصاد الجزئيmicro-economy للدولة المستضيفة كما له تأثير على الاقتصاد الكلي macro-economy وذلك من خلال:

- ارتفاع النفقات غير المعوضة للعمليات الإصلاحية لاستقبال اللاجئين، وهذا ما يؤثر على الدخل القومي، حيث قدرت النفقات المرتبطة باللاجئين في العديد من مناطق العالم و خاصة في الشرق الأوسط بما يفوق 10مليون دولار استنادا إلى دراسة لبنك التنمية العالمي.

- ارتفاع نسبة الديون المترتبة عن استضافة اللاجئين، وهذا بالرجوع إلى تقرير أجراه صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، من خلال المساعدات المالية المستعجلة التي تطلبها الدولة المستضيفة من أجل توفير الشروط الضرورية و الملائمة لإقامة اللاجئين ، وقد تتزايد تكلفة هاته المساعدات الإنسانية لتتراوح ما بين 50 مليون إلى 150 مليون دولار وفق تقرير للبنك العالمي. [(1)]

-أما على مستوى الاقتصاد المحلي الجزئي فقد تمّ التركيز على زيادة الأسعار في السلع ورفع الدعم عن بعض السلع الأخرى.

ب -التأثيرات الاجتماعية والمجتمعية: Social and societal impacts: تتجسد هذه التأثيرات في مجموعة من العناصر:

- يشكل اللاجئون في الدولة المستضيفة تأثيرا كبيرا على نسق التوافق الثقافي والاجتماعي فتدفقات اللاجئين تؤثر على الخدمات الاجتماعية، وعلى التركيبة المجتمعية، فالعداوة المتأصلة بين الجماعات الإثنية سيذكيها احتمال وجود جماعات من اللاجئين ترتبط مجتمعيا بإحدى هذه الجماعات الإثنية.

- التفرقة بين اللاجئين وغير اللاجئين قد يؤدي إلى تصاعد التوتر الاجتماعي مثل ما حدث في لبنان مع اللاجئين الفلسطينيين حيث تم تهديم مخيم نهر البارد في 2007 على خلفية الصراع الذي قام بين القوات المسلحة اللبنانية وجماعة فتح الإسلام الفلسطينية.

-استغلال مسألة الجندر والعنف المتصاعد والانتهاكات والخروقات التي تتعرض لها النساء، ولذلك تمّ توظيفهن في العديد من الأنشطة في إطار برنامج انمائي للبنك العالمي تجاوزا لهذا النوع من الخروقات.

ج- التأثيرات السياسية: political impacts:

إنّ تأثير اللاجئين على الأنظمة السياسية للدول المستضيفة لا يكون آنيا، وإنما يرتبط بمسألة الزمن، فكلما طال تواجد اللاجئين في الدولة المستضيفة كلما شكل ذلك تهديدا للنظام السياسي، وبالتالي تهديدا لأمن هذه الدولة خاصة إذا كانت جماعات اللاجئين لها امتدادات إثنية وعرقية في الدولة

---

[1]- World Development Report,"The Impact of refugees on neighboring countries, a development challenges," Background Note, (July 29,2010), p.p. 9-11.

المستضيفة، وفقا لكل من الباحثين سالهيان وقليدتش Salehyan and Gleditsh يمكن لتدفق اللاجئين للدول المجاورة أن يؤثر على استقرار النظام السياسي من خلال:

-انتشار شبكات التمرد الاجتماعي والعنف: فمخيمات اللاجئين الواقعة على حدود الدول المصدرة للاجئين قد يؤدي إلى تشكل جماعات متمردين، وقاعدة خصبة للتجنيد غير المشروع.

- سهولة انتقال وانتشار الأسلحة، وتجنيد المقاتلين و نشر الايديولوجيات المعززة للنزاع، حيث يمكن للاجئين أن يكونوا بمثابة جماعات معارضة محلية داخل الدول المستضيفة من خلال توفير الموارد المادية، والتحفير على شن الأعمال المسلحة في البلد الأصلي.

- توليد توتر ثنائي الأبعاد، وذلك من خلال توتير العلاقات بين البلدان المتجاورة. (1)

د-التأثيرات البيئية: environmental impacts

ترتبط هذه التأثيرات بشكل كبير بالموارد الطبيعية والمياه وانتشار وتنامي الأحياء القذرة "slum" وخاصة في ظل الترحيل المتكرر للاجئين من أجل تلبية حاجياتهم الأساسية، وتظهر التأثيرات البيئية بشكل كبير من خلال اكتظاظ المخيمات بأعداد كبيرة من اللاجئين، ومن أهم هذه التأثيرات :

-تراجع نسبة المصادر المائية والتلوث المائي.

-انتشار الأمراض بسبب المياه الملوثة والاستغلال غير العقلاني للموارد من طرف اللاجئين. (2)

المطلب الثالث: تأثير اللاجئين السوريين على دول الجوار

لقد تسببت الأزمة السورية في كارثة إنسانية ، حيث تمّ إحصاء ما يقارب 4 مليون شخص تركوا موطنهم الأصلي، ونزحوا إلى دول الجوار التي أكبر متضرر من تدفقات اللاجئين السوريين على غرار لبنان، الأردن، العراق، وتركيا بالإضافة إلى مصر، حيث تستضيف هذه الدول مايعادل 2 مليون لاجئ سوري، وفيما يلي سيتم عرض أهم دول الجوار التي تتضرر من تدفقات اللاجئين السوريين:

01- لبنان: تعتبر لبنان المتضرر الأكبر من اللاجئين السوريين، حيث بدأ تدفقهم مع بداية الأزمة السورية ، وتزايد عددهم بتزايد العنف في سوريا في ظل سياسة الأبواب المفتوحة التي تبنتها الحكومة اللبنانية اتجاه اللاجئين السوريين « open doors policy »، مانتج عنه وجود مايعادل ¼ السكان اللبنانيين، وهذه النسبة مرشحة للوصول إلى ⅓ السكان في 2014، ويتمركزون في منطقة واد خالد، وفي تريولي و بكا .

كما يخلف توافد اللاجئين السوريين تأثيرا كبيرا على الحكومة اللبنانية سواء على مستوى القطاع الاقتصادي والإجتماعي، ففي دراسة حديثة أجراها البنك الدولي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة في سوريا تبين أن قيمة تراجع الدخل القومي GDP منذ 2012إلى2014 قد وصل إلى 2.9 نقطة من خلال تراجع قيمة الأجور، كما شهد قطاع الضرائب والاستهلاك الخاص وحتى الاستثمار خسائر بلغت 7.5 مليون دولار في ظل تزايد الإنفاق الحكومي ب 1.2 مليون دولار، وتراجع العائدات الحكومية ب1.6 مليون دولار، و تأثر مجال السياحة والتجارة كأحد أهم مصدر للدخل الاقتصادي، بالإضافة إلى تزايد نسبة البطالة من 8.1% في 2010 إلى 10.6% في 2012 وفقا لدراسة اجرتها المفوضية العليا. (3)

---

1 - World Development Report, op.cit., p.p. 9-11.

2 - World Development Report, op.cit., p.11-14.

3 - Comprehensive Strategic Framework," Background document : for the Syrian crisis," (08 may 2014), p. 104.

أمّا من الناحية الاجتماعية، فإن تدفق اللاجئين أثر بشكل كبير على الجانب الصحي، التعليمي وأيضا السلامة الاجتماعية، فمن الجانب الصحي زيادة النفقات الصحية في ظل ظهور أمراض جديدة ارتبطت بحركة اللاجئين، ومن الجانب التعليمي فقد تمّ احصاء حوالي 20000 طفل سوري في السن القانوني للدراسة وقد وصل العدد إلى 300000 مما يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي في المجال التعليمي كما يبينه الجدول التالي : [1]

[1] -UNHCR, "Countries hosting Syrian refugees: solidarity and burden sharing,"(September 2013),p.6.

الجدول رقم 02:

العنوان:التأثيرات المالية، وتكلفة الاستقرار بالنسبة للبنان

القطاعات	2014-2012	تكلفة الاستقرار بالدولار الامريكي
الصحة	93.6	216.3
التربية و التعليم	194	348
الفقر والسلامة	21.5	21.5

المصدر: تقرير البنك العالمي 2014.

التعليق:

بالرجوع إلى الجدول لوحظ أنّ الإنفاق المالي قد تزايد ما بين عامي2012 و2014 ، فتدفق اللاجئين يتطلب رعاية صحية، وتوفير التعليم وأيضا توفير مناصب شغل ممّا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق نوع من الاستقرار، فالإنفاق المالي على القطاع الصحي على سبيل المثال قدر بحوالي 93.6 ألف دولار ومن أجل تحقيق الاستقرار يجب أن تنفق الحكومة اللبنانية 216.3 ألف دولار.

التفسير:

إنّ تدفق اللاجئين يطرح مشكلة زيادة الإنفاق في ظل تراجع الدخل مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري وبالتالي خلق مشاكل ذو طبيعية مجتمعية تتعلق ربما بالنزاع حول الحاجيات الأساسية حيث يتحول إلى تهديد للأمن القومي.

02- الأردن: تتوقع الكثير من التقديرات وصول عدد اللاجئين السوريين إلى أكثر من206000 لاجئ وهو أكثر من ربع إجمالي السكان الأردنيين، بعد أن كان عددهم حوالي 5000 لاجئ مع بداية الأزمة و ارتفع إلى 20000 في 2013، و ما يقرب 130.000 منهم يعيش في المخيمات على غرار مخيم الزعتري الأزرق، أما البقية فيتوزعون في المناطق الريفية وهذا في إطار دراسة أجرتها المفوضية العليا لشؤون للاجئين.

ومن الطبيعي أن تؤثر مسألة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني على اعتبار أنّه أصغر الإقتصادات في منطقة الشرق الأوسط ، نظرا لقلة الموارد الطبيعية في ظل اعتماد الأردن على القطاع السياحي، الاستثمار الخارجي المباشر، وعائدات العمال الأجانب، فتوافد اللاجئين السوريين يؤثر على الاقتصاد الأردني ، خاصة في القطاعات الحيوية و ممّا جعل الإنفاق الحكومي تحت الضغط، وبتزايد عدد اللاجئين السوريين في الأرياف، تزايد الطلب على توفير الخدمات العامة "الصحة، التعليم، الماء" من جهة وزيادة استهلاك المواد الأساسية من جهة أخرى مثلما يبينه الجدول التالي:[1].

الجدول رقم:03

العنوان:التأثيرات المالية وتكلفة الاستقرار في قطاعات محددة بالنسبة للأردن

القطاعات	2014-2012	التكلفة المالي بالدولار الامريكي
الصحة	82	118.7

[1]- UNHCR, op.cit., p.p. 10-11.

التربية	37.3	58.6
الفقروالسلامة	150.3	209.5

المصدر: تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 2013.

التعليق:

من الملاحظ زيادة الطلب على الخدمات العامة، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنفاق، فتزايد عدد اللاجئين السوريين في الأردن يتطلب توسيع وزيادة كبيرة في الإنفاق على القطاعات المختلفة خاصة الصحة، التعليم، المياه، فقد قدر الإنفاق على الصحة في 2013 ب 82ألف دولار لينتقل في 2014 إلى 118.7 ألف دولار وهذا الرقم في تزايد مستمر.

التفسير:

الميزانية المالية للدولة الأردنية لا يمكنها استيعاب حجم هذا الإنفاق، ممّا أدى إلى الاستعانة بمساعدة خارجية، وهو ما يزيد من نسبة ديونها ويدفع بها إلى الاقتطاع من رأس المال المحلي للاستثمارات لتغطية هذه النفقات، وكذلك تقليص الإعانات من أجل تقليل التأثير على الميزانية الوطنية لكن هذه السياسات قصيرة المدى تؤدي إلى تراجع دخل الدولة ، وخلق تنافس بين اللاجئين والسكان ينتج عنه ظهور مشاكل أمنية تمس بالاستقرار العام.

03-العراق: أكدت التقديرات أنّ حوالي 190.000 لاجئ سوري نزحوا إلى العراق مع منتصف شهر سبتمبر 2013، و يتوزع 34.000 منهم خارج المخيمات، و95% من اللاجئين السوريين في العراق يتمركزون في إقليم كردستان في منطقتي أربيل، السليمانية حسب ما أعلنته المفوضية العليا للاجئين.

ويظهر تأثير اللاجئين السوريين على العراق بشكل مباشر في الجانب الاقتصادي، من خلال تهديد مسار انتقال السلع بين الدول المتجاورة بين كل من سوريا و لبنان، و الأردن والعراق، ، إضافة لفقدان العراق لرابط مهم مع دول البحر المتوسط[1]، و ، وقد خلق تواجد اللاجئين السوريين في العراق مشاكل إضافية كارتفاع أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، علاوة على حدوث التنافس على الوظائف مع السكان المحليين في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها العراق على الرغم من التحسن الطفيف الذي عرفه المستوى الاقتصادي مؤخرا[2].

أمّا بالنسبة للقطاع الصحي فقد انتشرت الأمراض المعدية مما تطلب زيادة تكاليف العلاج التي تقع على عاتق الحكومة في ظل العلاج المجاني للاجئين.

كما يطرح قطاع التعليم إشكالية ندرة المدارس التي تعنى بتدريس اللغة العربية، حيث تراوح عددها ما بين 20-25 مدرسة . [3]

من خلال هذه الإحصائيات المقدمة نلاحظ تأثير مسألة اللاجئين السوريين على دول الجوار بشكل متفاوت، فمع مرور الزمن سيزيد تأثر الجوانب الحيوية للدولة خاصة الاقتصادية والاجتماعية ، ممّا سيجعل من هذه المسألة تحديا أمنيا لهذه الدول يتجاوز القدرات الفعلية لها للتعامل معه، نظرا للطابع

---

[1] - UNHCR, op.cit., p. 18 .

[2] - Ibid., p.82.

[3] - Comprehensive Strategic Framework, op. cit., p.p. 19-20.

الانتشاري للظاهرة الذي أدى إلى انتقالها لتركيا و هوا يطرح العديد من التحديات على هذه الدولة في ظل المكانة الجيوستراتيجية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، والأهداف التي تسعى لتحقيقها في هذه المنطقة.

استنتاجات الفصل:

من خلال هذا الفصل تمّ التوصل إلى مجموعة من النقاط:

1. أدى التطور الكرنولوجي لظاهرة اللجوء إلى الانتقال من مفهوم تحويل هوية اللاجئ المرتبطة بالهيئات البيروقراطية في ظل برامج المساعدة لاستقبال اللاجئين و توفير الشروط الحياتية الملائمة إلى تسييسها، من خلال تسخير هذه البرامج لخدمة أهداف النظام السياسي من وراء استقبالهم و تحويل هوياتهم بما يتماشى و سبل تحقيق هذه الأهداف
2. تضم منطقة الشرق الأوسط أكبر عدد من اللاجئين في العالم كونها منطقة جيوستراتيجية، أي أنّها ذات موقع و ثروات استراتيجية مهمة جدا، ممّا جعل منها منطقة تنافس القوى الدولية والإقليمية، وهو ما يحولها لبؤرة نزاع ويجعل من الدول المكونة لها مصدر لظاهرة اللجوء.
3. يطرح تواجد اللاجئين "العراقيين، الفلسطينيين و كذا السوريين " في الشرق الأوسط تهديدات أمنية ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية، مجتمعية، سياسية ودينية.
4. تسببت الأزمة السورية إلى الزيادة في عدد تدفقات اللاجئين ، وبالتالي الزيادة في حدة التهديدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

تأثير مسألة اللاجئين السوريين على مسار العلاقات السورية التركية

شــهدت العلاقــات الســورية التركيــة تقاربــا ملحوظــا قبــل بدايــة الأزمــة السوريةســنة 2011 لكـن سـرعان مـا تحـوّل هـذا التقـارب إلـى قطيعـة فـي ظـلّ تحـوّل هـذه الأزمـة إلـى نـزاع مفتـوح الأمـد وهومـا كـان لـه العديـد مـن الانعكاسـات علـى الأمـن القـومي التركـي، مـن بينهـا مسـألة اللاجئـين السـوريين التـي دفعـت بتركيـا إلـى تبنّـي مجموعـة مـن الإجـراءات ذات الأبعـاد الإنسـانية والسياسـية للتعامـل معهـا، و باتـت مرتبطـة بالسياسـة السـورية والتركيـة فـي احتوائهـا وتحويلهـا عـن مسـارها الطبيعـي، فـي ظـل مجموعـة مـن المتغيّـرات والمسـتجدّات علـى السـاحة الإقليميـة والدوليـة والأهداف التي تسعى كلتا الدولتين لتحقيقها

المبحث الأول: مسار العلاقات التركية السورية

طبعت العلاقات التركية السورية بنوع من التوتر و القطيعة إلى غاية و صول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وهو ما أدى إلى تحسين العلاقات بين البلدين مع محاولة تجاوز الخلافات القائمة بينهم مع إيجاد توافق حول المسائل العالقة، لكن بظهور الأزمة السورية و استمرارها و في ظل المواقف التي تبنتها تركيا تجاه الأزمة في سوريا، أدى ذلك مجددا إلى تأزم العلاقات بين النظامين.

المطلب الأول: علاقة النظام التركي بالنظام السوري قبل الأزمة السورية

عـرف تـاريخ العلاقـات السـورية التركيـة تـوتّرا كبيـراً و مسـتمرا خاصـة فيمـا يتعلـق بمسألة الأكـراد، فـي ظـل إتهامـات الحكومـة التركيـة للنظـام السـوري بدعمـه لحـزب العمـال الكـردي واحتضانه لرئيسه عبد الله أوجلان.[1]

بالإضـافة إلـى قائمـة طويلـة مـن الاختلافـات الايديولوجيـة* والسياسـية** عـلاوة عـن الخلافـات حـول المـوارد خاصـة الميـاه*** التـي طبعـت مسار العلاقـات بـين الـدولتين، وهـو مـا ولّـد نـوع مـن العداء الشعبي في تركيا ضدّ السوريين والنظام السوري.

لقـد بـدأت ملامـح التقـارب بـين البلـدين فـي فـي 20 أكتـوبر 1998 حيـث تـمّ التوقّيـع علـى اتفاقيـة أمنيـة عرفـت باتفاقيـة أضـنا"Aadna treaty"، مـن أجـل القضـاء علـى هـذا الإرث الصـراعي وذلـك مـن خـلال تسـليم الـرئيس " حـافظ الأسـد" لـرئيس الحـزب الكـردي التركـي للحكومـة التركيـة، ووقـف دعمـه للمعارضـة الكرديـة فـي تركيـا، وأصـبح هـذا التقـارب أكثـر واقعيـة مع اعتلاء الرئيس بشار الأسد سدة الحكم ، و صعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة.

عوامل التقارب التركي السوري: تعدّدت الآراء حول أسباب التقارب السوري التركي ما بين أسباب إيديولوجية وأسباب براغماتية، حيث يمكن التعامل مع هذه العوامل من الطرفين:

1-الطرف التركي: إنّ أسباب تقارب الحكومة التركية مع الحكومة السورية تكمن حسب المحلّلين السياسين في رأيين أساسيين: [1]

---

[1]-Christopher Philips, " Turkey and Syria," p.34. On: http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR007/syria.pdf .[28-02-2015].

- إنّ التوجّهات التركية نحو الشرق الأوسط عموما وسوريا خصوصا مرتبطة بالأصول الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، ممّا يدفع بتركيا إلى توطيد العلاقات مع الدول الإسلامية بالإضافة إلى اعتمادها التاريخي على الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

- إنّ التوجّهات التركية محكومة بالواقعية البراغماتية" Pragmatic Realism " في إطار العقيدة التركية الجديدة القائمة على" صفر مشاكل مع الجيران" تجسيدا لمقاربة " العمق الاستراتيجي" ‘‘Zero problems with neigbhors and Strategic depth’’ التي قام بوضعها أستاذ العلاقات الدولية ووزير الخارجية السابق و رئيس الوزراء الحالي " داوود أوغلو" ، حيث تقوم على محاولة تركيا لتحسين علاقاتها مع دول الجوار من بينها على رأسها سوريا، وهذا لتحقيق مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى.

ومن هذا المنطلق يمكن إجمال هذه العوامل في:

- الدوافع الاقتصادية التي جعلت من النظام التركي يتوجه نحوسوريا كونها سوق استراتيجي لمنتوجاتها في الشرق الأوسط، خاصة في ظل مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر الحرّة.

- سقوط حزب البعث العراقي في 2003 وقيام إقليم كردستان العراق، دفع بتركيا إلى توطيد علاقاتها مع سوريا من أجل احتواء أزمة الأكراد التي تطرح تهديدات أمنية على كلتا الدولتين ويمكن أن نؤشر على وجود تعاون بين البلدين من خلال دعم سوريا للتدخل التركي في العراق في 2007 من أجل القضاء على القواعد الجديدة للحزب الكردي العراقي.

- تباعد الرّؤى التركية الأمريكية حول مسألة التدخل الأمريكي في العراق، مما دفع بتركيا إلى التوجه نحو الشرق الأوسط، و محاولة ايجاد حلفاء جدد لها في المنطقة على غرار سوريا.

---

*الخلافات الايديولوجية وترتبط بالتوجّهات العلمانية للدولة التركية وعلاقاتها مع اسرائيل، والتوجّه القومي للدولة السورية.
**الخلافات السياسية وترتبط بالإرث الاستعماري الفرنسي الذي باقتطاع إقليم " حتاي" من سوريا وتسليمه لتركيا ممّا زاد من العداء السوري لتركيا .
***الخلافات حول المياه وترتبط بنهر الفرات بين تركيا وسوريا حيث اتهمت هذه الأخيرة تركيا بأنّها تستغل المياه بشكل مفرط ممّا يؤثر على القطاع الزراعي في سوريا.

[1]- Christopher Philips ,op.cit., p.34.

2-الطرف السوري: يمكن إجمال عوامل تعاون سوريا مع تركيا فيمايلي:

ضعف الموقف السوري في منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظلّ فترة حكم الرئيس السابق حافظ الأسد التي كانت قائمة على تأكيد الشرعية المحلّية للحكم، دعم لبنان وإرسال قوات عسكرية لأراضيه مع دعم القضية الفلسطينية ومناهضة اسرائيل، هذه العوامل جعلت من فترة حكم الرئيس بشار الأسد تأخذ وقتا من أجل إرساء قوّتها في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية، ومن بينها قضية مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الحريري، حيث تمّ اتّهام سوريا باغتياله. (1)

وهوما أدّى إلى توتير العلاقات مع دول الجوار، بالإضافة إلى المقاطعة التي فرضتها الدول الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على سوريا، ممّا دفع بها إلى البحث عن حلفاء جُدُد وكان البديل المتاح هو تركيا حيث قام الرئيس السوري بزيارة إلى تركيا في 2004، أعقبتها موافقة تركية على استقلال نسبي لإقليم حتاي* في 2005، وتعزّزت هذه العلاقات في إطار الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى سوريا بمعية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 2007، وهو ما اعتبر كمحاولة تركية لإعادة دمج سوريا في المجتمع الدولي مجدّدا ورفع المقاطعة عنها.

وبعد هذا التقارب ارتبطت العلاقات التركية السورية بأبعاد اقتصادية، دبلوماسية، ثقافية:

- **من الناحية الاقتصادية:** ساهمت الحكومة في تحسّين صورة سوريا أمام المجتمع الدولي، ورفع المقاطعة الأوروبية و الأمريكية عنها في 2008 ومساعدتها للدخول في الشراكة الأورو-متوسطية، بالإضافة إلى إنشاء منطقة تبادل حر بينهما.
- **من الناحية الديبلوماسية**: تعتبر سوريا بوابة تركيا للنفوذ إلى منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل الدور الدبلوماسي الذي لعبته سوريا في تحسين صورة تركيا أمام دول الشرق الأوسط .
- **من الناحية الثقافية**: تمكّنت تركيا من خلال قوتها الناعمة المرتبطة بالإعلام من نشر نمطها الثقافي خاصة من خلال الأفلام التركية المدبلجة، بالإضافة إلى تفعيل دور السياحة في نشر ثقافتها المرتبطة بالحضارة العثمانية التي كانت تقابل بالرفض من طرف دول الشرق الأوسط. (2)

المطلب الثاني: العلاقات التركية السورية بعد الأزمة السورية

ظهر التباعد في العلاقات التركية السورية مع بداية الأزمة في سوريا في 2011 وذلك في ظلّ رفض الحكومة التركية للإصلاحات التي بادرت بها حكومة بشار الأسد تجاوبا مع الانتفاضة الشعبية السورية، حيث أعلنت الحكومة التركية بأنّ هذه الإصلاحات غير كافية ودعت إلى تنظيم انتخابات ديموقراطية في أوت 2011.

---

[1] -Christopher Philips, op.cit.,p.34.

[2] - Christopher Philips, op.cit., p.p. 35-36.

*حتاي: هو إقليم كان تحت الوصاية الفرنسية في 1938، يتواجد بين الحدود الشمالية السورية والجنوبية التركية لكنه أصبح تابع لتركيا بعد استفتاء 1939، وبقيت سوريا تطالب تركيا به منذ ذلك الحين، واعتبر من بين القضايا العالقة بين الدولتين، لكن بعد تحسن العلاقات أي منذ 2000 تراجعت حدة التوتر حول هذا الإقليم وتم التعامل معه في إطار المنافع الاقتصادية التي يمكن جنيها من ورائه ويتكون من طائفة شيعية وسنية.

وعلى إثر أعمال العنف التي ارتكبها النظام السوري في حماة، أعلن الرئيس التركي رفضه المُطلق والصريح لمثل هذا الوضع غير الإنساني، ودعا إلى الحوار مع الرئيس السوري على لسان وزير خارجيته السابق ورئيس الوزراء الحالي أحمد داوود أوغلو.

وسبق هذا الموقف العديد من المحاولات التركية لتهدئة الوضع في سوريا، وكان الرئيس السوري في بداية الأزمة مرحبا بالمبادرات التركية نظرا لعلاقة الصداقة التي جمعت الرئيسين في فترات سابقة، ففي ماي 2011 اقترح الرئيس التركي إنشاء حكومة انتقالية يشارك فيها الإخوان المسلمون، وإعلان الرئيس السوري عدم قناعته التامة بالفكرة، وهذا ما كان بداية لتوتّر العلاقات، وتدهور الوضع أكثر باحتضان تركيا للمعارضة السورية على أراضيها. [1]

وجمعت المعارضة السورية كل الفئات الممثلة للمجتمع السوري، وتمثّلت في 4 ممثلين من الاخوان المسلمين، 4 ممثلين لبراليين، 4 ممثلين لجماعة " إعلان دمشق " Declaration du Damas"، 3 ممثلين للتنظيمات الشبابية، و4 ممثلين عن الجماعة النسوية، و4 ممثلين أحرار، وامتنع الأكراد عن التصويت بسبب مطالبتهم بالتمثيل الفردي، كان هذا في إطار مؤتمر دولي، ممّا أكسب المعارضة نوع من الشرعية الدولية بالإضافة إلى تكوين جناح عسكري سمي بالجيش الحر السوري للمعارضة مدعوم لوجيستيكيا من طرف النظام التركي، ويضمّ في صفوفه جهاديين أفغان ومن القوقاز ومن مصر ومن ليبيا، ومنشقين من الجيش النظامي السوري[2].

دوافع دعم تركيا للمعارضة السورية:

تبني تركيا دعم للمعارضة السورية في بداياته ارتبط بجمعية الصناعين ورجال الأعمال الأحرار Association des industriels et des hommes d'affaires indépendants (MUSIAD) برعاية مالية من طرف رجال أعمال سوريين وأتراك، مثل رجل الأعمال السوري غزوان مصري المحسوب على حركة الإخوان المسلمين، كما أنّه مسؤول على العلاقات الخارجية ونائب للمجلس الدولي للتجارة، وأيضا ارتبط هذا الدعم بالطبقة البرجوازية الاسلامية في تركيا.

لقد أدى هذا الدعم الى طبع العلاقات الدبلوماسية التركية في الشرق الأوسط عموما وفي سوريا خصوصا بالطابع الاقتصادي البراغماتي، وبالتالي فالأزمة التي يعاني منها النظام السوري هي تهديد مباشر لمصالح رجال الأعمال وهوما يدفع إلى تغيير النظام من أجل الحفاظ على الصورة المتوازنة للمصالح الاقتصادية في المنطقة.

كما سعت تركيا من وراء دعمها للمعارضة إلى نشر النموذج الليبرالي الديمقراطي هذا ما ظهر في الخطابات التي تبنتها المعارضة خاصة الجماعة السنية وجماعة الإخوان

---

[1] - Ugun kay etDilek Yankay, **Les relations de la Turque avec la Syrie:la Turque aujourd'hui**, (Istanbul : Institut Français des Etudes Anatoliennes,2013), p.54.

[2] - Francois Burget et Bruno Paoli,**Pas de printemps arabe pour la Syrie :les clés pour comprendre la crise syrienne 2011-2013**,(Paris :édition de la couverte,2013),p.253.

المسلمين،[1]وهو ما أكسب أردوغان شعبية معتبرة لدى المعارضة السورية، وقد ظهر هذا التوجّه من خلال خطاب للرئيس التركي الذي أعلن فيه أنّ السياسة الخارجية التركية تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع فواعل سنّية في الشرق الأوسط وذلك بغية استرجاع أمجاد الامبراطورية العثمانية[2].

وفي الأخير تمّ التوصل إلى أنّه في ظلّ المتغيّرات الجديدة، وفي ظلّ الاستراتيجية التركية المرتبطة بالعمق الاستراتيجي، فإنّ احتضان تركيا للمعارضة السورية وقطعها للعلاقات مع النظام السوري، ودعمها لموقف المجتمع الدولي من النظام السوري خصوصا موقف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وإعلانها السريع عن موقفها من النزاع في سوريا، على عكس التردّد الذي طبع مواقفها تجاه الدول العربية التي شهدت هذا النوع من الانتفاضات،هو دليل على السعي التركي إلى تأسيس ما يعرف بالعثمانية الجديدة في الشرق الأوسط.

ولكن هذا لا يعني التخلّي التام عن حلفائها في الغرب، وإنّما تطبيق سياسة الاعتماد الاستراتيجي لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط ،التي تتقاطع في نقاط معيّنة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل والاتحاد الأوروبي، ولكن السؤال الذي سيبقى مطروحا هو: كيف سيكون موقف تركيا تُجاه إسرائيل وإيران كقوى تسعى للهيمنة الاقليمية ؟ إذا تحققت مصالح تركيا في الشرق الأوسط في حال سقوط النظام السوري.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات السورية التركية

تسببت الأزمة في سوريا في العديد من الخسائر خاصة الاقتصادية منها، حيث قام النظام السوري مع بداية الأزمة بتوقيف استيراد السلع التركية، وتضمّن هذا كافة أنواع السلع ما عدا شبه الصيدلانية وبعض من أنواع الآلات، ممّا أدّى إلى تراجع صادراتها نحو سوريا بـ 1.125 مليار دولار، ونظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في العديد من القطاعات، فإنّ رجال الأعمال قد كانوا المتضرر الكبير من قطع هذه العلاقات، كما تمّ غلق العديد من المصانع التركية في سوريا، وتعليق الاستثمارات في ظل البيئة الأمنية غير المستقرة، أمّا القطاع السياحي فقد شهد تراجعا كبيرا، فالتقارب السياسي التركي السوري قبل الأزمة أدّى إلى اندماج اقتصادي اجتماعي ولذلك فالتبعات السلبية للأزمة كانت شاملة ومؤثرة بشكل متعدّد الأبعاد[3].

ومن جهة أخرى فقد احتضنت تركيا العديد من رجال الأعمال السوريين، فحسب رجل الأعمال السوري غزوان المصري فإنّه تمّ غلق حوالي 300 مصنع منذ 15 مارس

---

[1]- Ayhan Veysel and Ohan Oytun, "The Anataly conference of the Syrian opposition consequences," **Ortadogu Analize**, (juillet-auot 2011), p.9.

[2] -Balci Bayram,"Le facteur dans la politique syrienne de Recep Tayip Erdogan depuis le soulèvement populaire contre le régime de Bachar Al Assad,"(CERI, Juillet 2012), p.5.On : http/www.scincepolitique.fr/ceri.[2-03-2015].

[3] - kemal Kirisci," The EU, Turkey and the Arab Spring : Challenges and opportunities for regional integration," Global Turkey in Europe, Working papers, p. 1.On: http://ipc.sabanciuniv.edu/wp-content/uploads/2012/11/GTE_WP_01.pdf. [04-03-2015].

2011 وأكثر من 30.000 رجل أعمال توجّهوا نحو تركيا من أجل الاستثمار في قطاعات أخرى.

وبالاستناد إلى معطيات قدّمت في أكتوبر 2012 فقد قام رجال الأعمال السوريين بتحويل أموالهم إلى البنوك التركية، وبالتالي تزايدت نسبة الإستثمار منذ 2011 بنسبة 34 % و لقد تمّ استثمار هذه الأموال في ميدان المقاولات في تركيا، حيث سجّل حضور لافت لرجال الأعمال السوريين في الصالون الدولي للصناعة برعاية MUSIAD.

لقد هدّدت الأزمة السورية الاندماج الاقتصادي في المنطقة، الذي تظهر بوادره في إنشاء منطقة تبادل حر مع كل من الأردن، لبنان ومصر، و لقد قامت سوريا من جانبها بتعليق اتفاقية التبادل الحر الموقعة بينهما، خاصة وأنّ إنشاء مثل هذا المشروع يعتبر حاجة ملحة للدول العربية ككل ، وذلك للنهوض باقتصادياتها والتخلص من تبعية الدول الغربية وباعتبار منطقة الشرق الأوسط هي منطقة جيو استراتيجية وعصب حيوي للتجارة الإقليمية فإنّ تركيا قد فقدت معبرا رئيسيا للدخول للمنطقة، ممّا يدفع بها إلى البحث عن بدائل وطرق أخرى لاستمرار تعاملاتها التجارية والاقتصادية مع دول الشرق الأوسط.(1)

لم تمس التعبات السلبية للأزمة السورية في جانبها الاقتصادي فقط تركيا بقدر ما مسّت سوريا، خاصة وأن انتقال رجال الاعمال ونقل رؤوس أموالهم لتركيا، هو بمثابة خسارة كبيرة لها، قد تسبّب في عجز في ميزانها التجاري، لأنّ الاقتصاد السوري يعتمد في جزء كبير منه على مداخيل استثمارات رجال الأعمال، كما سيدفع القرار السوري الأحادي الجانب المرتبط بتعليق اتفاقية منطقة التبادل الحر بها إلى البحث عن شركاء اقتصاديين في المنطقة وهو ما يعتبر أمر صعب جدّا في ظل البيئة السورية الأمنية غير المستقرة، وكذا الإرث التاريخي لمسار علاقات سوريا بدول الجوار. (2)

فحسب رأينا فإنّ الأزمة في سورية أثّرت بشكل سلبي على كلّ من الحكومتين التركية والسورية، خاصة وأنّ الدولتين في فترة ما قبل الأزمة قد شهدت تقارب كبير في العديد من القطاعات، بدءاً من القطاع السياسي إلى الاقتصادي إلى الاجتماعي، ممّا جعل من حجم التأثير كبيراً وشاملاً في ظل استمرار الأزمة، وقد تشهد هذه العلاقات تدهور أكبر، وبالتالي تكبد المزيد من الخسائر لكلا الطرفين، خاصة في الجانب الانساني وهوما يرتبط بمسألة اللاجئين السوريين في تركيا.

المبحث الثاني: وضع اللاجئين السوريين في تركيا

أخذت موجة اللاجئين المتدفقين على الحدود التركية السورية بالإرتفاع بالتوازي مع ارتفاع حدة أعمال العنف على الأراضي السورية، ما حتّم على الحكومة التركية إتخاذ إجراءات و تدابير للتكفل بهم وفي هذا الإطار سيتم الحديث عن الوضعية القانونية والسياسة التركية للتعامل مع اللاجئين السوريين، مع تقديم مجموعة من الاحصائيات حول توزيعهم و مظاهر الحياة العامة في المخيمات.

---

[1] - Ugur kay et Dilek Yankay, op.cit., p. 98.
[2] - Ugur kay et Dilek Yankay, op.cit., p. 58.

المطلب الأول: الظروف العامة للاجئين السوريين في المخيّمات التركية

أجـرت هيئـة تابعـة لمركـز الدراسـات الأمريكـي بروكينـغ "Brooking" دراسـة حـول اللاجئـين السـوريين فـي تركيـا، حيـث توصـلت هـذه الدراسـة إلـى أنّ210.358 لاجـئ مـوزعين علـى خمسـين منطقـة نزلـوا بالحـدود التركيـة، وذلـك منـذ بدايـة الأزمـة، وحتـى سـبتمبر 2013 وإلـى غايـة 2014 فإنّـه تـمّ تسـجيل حـوالي 800.000 لاجـئ، لكـن بحلـول 2015 سـيكون العـدد قـد تجـاوز عتبـة المليـون لاجـئ، وينقسـمون إلـى لاجئـين شـرعيين يتوزعـون علـى المخيّمـات ولاجئـين غيـر شـرعيين يتواجـدون فـي المنـاطق النائيـة خـارج المخيّمـات، و قـد بلـغ عـددهم منـذ بدايـة الأزمـة حوالي200.000 لاجئ. (1)

عنوان الخريطة: اللاجئون السوريون المسجلون داخل و خارج المخيمات التركية.

[1] - Oytun Orhan et al, **The situation of Syrian refugees in the neighboring countries, finding, conclusion and recommendations**, (Turkey : ORSAM, April 2014), p. 9.



المصدر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط 2014.

الجدول رقم:04

العنوان: مناطق توزيع اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا.

مناطق توزع اللاجئين السوريين	عدد اللاجئين السوريين
اسطنبول	330000
غازياعنتاب	220000
حتاي	190000
سانلورفا	170000
ماردين	70000
اضنا	50000

مارسين	49000
كونيا	45000
كارامان ماس	44000
انقرة	30000
بورصة	20000
باتمان	20000
سيرناك	19000
كوكالي	15000
ازمير	13000
اوزمانيا	12000
انتاليا	10000
كايسيري	9500
ديارباكير	5000
اديامان	2500
سامسان	1230
نيقد	1100
ادين	1000

المصدر:تقرير وزارة الداخلية التركية 2014 .

ويتمتعون بظروف حياة حسنة وفقا لتقارير تقييمية قدمتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وفي إطار دراسة قدّمتها الرئاسة التركية للكوارث وإدارة الاستعجالات" Turkish disaster and emergency management presidency " ، فإنّ 36 % من اللاجئين السوريين موزّعين على 22 مخيّم يحضون بالقدرة على الحصول على الغذاء، المأوى، التعليم، الرعاية الصحية، بالإضافة إلى الخدمات العامة ويتوزع هؤلاء اللاجئين في المناطق القريبة من المدن [1] .(أنظر الملحق رقم 03).

وبالمقابل يعيش اللاجئون غير الشرعيون وضعيات معقدة بالرغم من الرعاية التي تخصهم بها الحكومة التركية، إلاّ أنّهم لا يتحصلون على الحقوق التي يتمتّع بها لاجئوا المخيّمات، على الرغم من أنّهم تحت الحماية المؤقتة للسلطات التركية، حيث يشكل تواجدهم تهديد كبير للأمن التركي من خلال مجموعة من المشاكل التي يطرحونها بعيدا عن الاجراءات الحكومية المعتمدة مع اللاجئين الشرعيين. [2]

المطلب الثاني: المنظور القانوني التركي للاجئين السوريين

صادقت تركيا على اتفاقية جنيف المرتبطة بحقوق الانسان في 1951، كما وافقت على بروتوكول 1967 مؤكّدة على مبدأ الحدود الجغرافية "limitations Geographique" والذي ينصّ على اكتفاء السلطات التركية باستقبال اللاجئين الأوروبيين فقط ، و يتمتّعون بالوضع القانوني للاجئ كما حدّدته الاتفاقيات الدولية، أما بالنسبة للاجئين غير الأوروبيين فإنّه لا يترتب على تركيا أي مسؤولية قانونية تجاههم ، وبالتالي لا يمكن أن يكون لهم وضع قانوني أو أوراق ثبوت للبقاء المؤقت أو الدائم، فحق

[1] - Comprehensive Regional Strategic Framework, op.cit., p. 99.

[2] - Grisgraber, " Syrian refugees, reliance on camps creates few good options, ".On: http://refugeesinternational.org/policy/field-report/syrian-refugees-reliance-camps-creates-few-good-options.[07_03_2015].

اللّجوء في هذه الحالة يكون مؤقت فقط من أجل البحث عن اللّجوء في دولة أخرى بمساعدة المنظمات الدولية المتخصصة.[1]

وهو ما أكّدت عليه تركيا من خلال القوانين المرتبطة بالتعامل مع هذه الظاهرة في ظل اجراءات 1994* ثمّ قانون 2006، و أكّدت من خلاله على "مبدأ الحماية المؤقتة Protection Temporaire"[2].

ووفقا للمخطط القومي التركي في 2005، وكذل قرار رقم 6458 الصادر في 2013 فإنّه على الرّغم من توقّعات المجتمع الدولي، المنظمات المرتبطة بحقوق الإنسان واللاجئين حول قيام تركيا بتعديل المبدئين الأساسيين المرتبطين باللاجئين (مبدأ الحدود الجغرافية ومبدأ الحماية المؤقتة)، فإنّ تركيا استمرّت في الحفاظ على هذين المبدأين وأيضا سعت إلى فرض الحماية والرقابة على تدفقات اللاجئين المؤقتين غير الأوروبيين وتوفير الشروط الحياتية المناسبة في المخيّمات.

الحالة الاستثنائية للاجئين السوريين في تركيا:

تعتبر اجراءات 1994 المرتبطة بالوضع القانوني للاجئين في تركيا استثنائية في تطبيقها على اللاجئين السوريين على الرغم من قيامها باستقبالهم منذ بداية الأزمة السورية في 2011، و تسجيلهم وتوفير الشروط الملائمة للحياة داخل المخيمات، لكنها منعتهم من التسجيل بطريقة قانونية كما تتقضيها المفوضية العليا للاجئين[3].

وتعتبر السلطات التركية اللاجئين السوريين كضيوف "Invités" دون تحديد مدة الإقامة أومنحهم أي وثائق هوياتية أو رخص تجيز لهم الإقامة بشكل مشروع وهو ما يعتبر حالة استثنائية في التعامل معهم، كما يتم فرض مجموعة من القيود على اللاجئين السوريين في المخيمات لمنعهم من الوصول إلى المكاتب الفرعية للمفوضية العليا للاجئين من أجل تسجيل أنفسهم بغرض تقديم طلبات اللّجوء.

على الرغم من التعديلات التي قامت بها تركيا على مستوى قانون اللاجئين في 2012-2013* بإشراف من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وفي إطار السياسة التركية تُجاه اللاجئين السوريين في المخيّمات، فإنّ تركيا تقيّد حرّية التنقل في بعض المخيّمات، وتمنع

---

[1] - Réseau Euro-Méditerranéen des Droits de l' Homme , " Réfugies syriens en Turque, le statuts d'incertitude," (publication du REMDH, Octobre 2011), p. 08. On : http//www.euromednights.org. [02-03-2015].

* اجراءات 1994: قانون رقم 1994/6169 يرتبط بالآليات والمبادئ المتعلقة بالحركات السكانية والأجانب الذين يأتون إلى تركيا فرادى أو بشكل جماعي كطالبي لجوء أو للحصول على رخصة الإقامة من أجل طلب اللجوء في دولة لأخرى،و هذا القانون يسمح بالحماية المؤقتة للاجئين مع إمكانية قبول لاجئين غير أوروبيين أو طالبي لجوء لدولة أخرى عبر الدولة التركية.

[2] - Réseau Euro- Méditerranéen des Droits de l' Homme, op.cit.,p.8.

[3] - Mehmet Guçer et al, **The struggle for life between borders : Syrian refugees,** (International Strategic Research Organization, 2013), p. 26.

دخـول المنظمـات الإنسـانية إليهـا ماعـدا تلـك التابعـة للمفوضـية العليـا أو المنظمـات المحلّيـة غيـر الحكوميـة منهـا، كمـا تفـرض رقابـة صـارمة علـى دخـول وسـائل الإعـلام المحليـة منهـا أو الدوليـة. وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات نذكر منها على سبيل المثال:

- منع اللاجئين من التجوّل خارج المخيّمات لساعات طويلة.
- المرافقة الأمنية الدائمة للاجئين عندما يكونون خارج المخيّمات.
- عـزل المخيّمـات عـن المكاتـب الفرعيـة للمفوضـية العليـا للاجئـين و إبعادهـا بحـوالي 700 إلى 900 كلم من أجل منع التنقل.

ويعتبـر مبـدأ الحمايـة المؤقتـة الـذي تـمّ الـنّص عليـه فـي قـرار 1994 وكـذلك فـي الاتفاقيـات الدوليـة غيـر متنـافي مـع تحديـد الوضـع القـانون للاجـئ فـي الدولـة المستضـيفة إلـى غايـة انتهـاء مـدّة إقامتـه، ولكـن تركيـا تتعامـل جزئيـا فقـط مـع هـذا المبـدأ فـي إطـار رفضــها لتحديـد هـذا الوضـع القانوني وهوما يعرف " الضيف الملتبس Invité ambigu" [1].

فــي الأخيــر يمكننــا القــول أنّ الوضــعية القانونيــة للاجئــين الســوريين فــي تركيــا تخضــع لقواعــد اســتثنائية مرتبطــة بالمبــادئ الثلاثــة الأساســية للسياســة التركيــة فــي تعاملهــا مــع ظــاهرة اللاجئين غير الأوروبيين:

- مبدأ الحدود الجغرافية في إطار مصادقتها على اتفاقية 1951 .
- مبدأ الحماية المؤقتة المرتبط بقرار 1994 .
- مبدأ الضيف الملتبس في اطار التعامل مع اللاجئين السوريين أي قانون2013.

المبحث الثالث: التوجهات السياسية السورية و التركية في التعامل مع مسألة اللاجئين السوريين

تأثرت تدفقات اللاجئين السوريين بالعديد من العوامل، و تباينت هذه الأخيرة بتباين السياسة السورية و السياسة التركية تجاه اللاجئين السوريين، فوراء نزوح اللاجئين جراء الأزمة السورية نحو الأراضي التركية تبلورت مجموعة من الدوافع تراوحت مابين الإنسانية و البراغماتية خصوصا فيما تعلق بالموقف التركي .

المطلب الأول: عوامل نزوح اللاجئين السوريين

شكلت الأزمة السورية بيئة عدم استقرار غذّت ظاهرة اللجوء في ظل الطبيعة الطائفية للمجتمع السوري* ، فمنذ بداية الأزمة تعرض الشعب السوري لموجات عنف من طرف النظام تراوحت ما بين الاعتقال، التعذيب، الإجبار على الخروج في مظاهرات مؤيّدة للنظام [2].

---

* تعديل 2013 هو تعديل مرتبط بقانون 1994 الذي وضعته تركيا الذي يقوم على مبدأ الحماية المؤقتة للاجئين غير الأوروبيين، حيث قامت تركيا بإشراف من المفوضية العليا للاجئين ووزارة الداخلية بإنشاء مؤسسة مختصّة في تسيير شؤون وحماية اللاجئين.

[1] - Réseau-Euro- Méditerranéen des Droits de l'Homme, op.cit., p.9.

*تضم سوريا مجموعة من الطوائف وهذا راجع لموقعها الجغرافي، حيث أنّ تركيبتها السكانية تحتوي 90 % من العرب و

وقد اعتبرت الأزمة السياسية التي مر بها النظام السوري من أهم العوامل التي زادت من حدّة أزمة اللاجئين، فقد حاول نظام الرئيس السوري بشار الأسد احتواء الأزمة لصالح الأقلية العلوية، عن طريق قيامه بتغيير خارطة التوزيع السكاني و الطائفي في ظل الإصلاحات الجديدة المرتبطة بالتقسيمات الإدارية للأقاليم السورية، حيث وضع على رئاسة كلّ إقليم جماعة تعلن ولاءها للنظام، معتمدا في ذلك على العامل الديني والاثني للجماعات.

وبالتالي فإنّ السياسة التي اتّبعها تكاد تكون شبيهة بسياسة "فرّق تسد diviser pour régner "، على الرغم من التصريحات الداعية إلى إرساء فكرة القومية السورية تحت شعار " جماعتي هي سوريا Ma Communauté est la Syrie" .

ومن جانبها فإنّ المعارضة التي تمخضت عن ظروف داخلية وخارجية كان لها الدور في زيادة حدة أزمة اللاجئين، فمنذ تشكلها قامت بالعديد من أعمال العنف ضدّ الموالين للنظام ، و كانت أكثر الطوائف المستهدفة هي الشيعة بالإضافة إلى السنّة الموالية للنظام.

إنّ ممارسات النظام السوري الرامية إلى إعادة التقسيم الجغرافي و الطائفي، ساهمت في تشتيت البنية القومية الموحدة للشعب السوري و انتقالها إلى طوائف مقسمة تقسيما فوضوياً ذو استقطابات خارجية، خاصة وأنّ سوريا تتموقع في بيئة أمنية غير مستقرّة تضم دول شهدت تجربة التقسيم الطائفي على غرار العراق ولبنان، بالإضافة إلى الجماعات الجهادية العابرة لحدود الدولة الواحدة على غرار "القاعدة، وما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية ".

وفي ظل الظروف التي شهدتها سوريا، فإنّ الشعب السوري كان المتضرر الأكبر منها، حيث أنّ السكان غادروا كل المناطق التي تنشب فيها مواجهات عسكرية، فقد نزح من سوريا حوالي 3 مليون لاجئ نحو دول الجوار مع بداية الأزمة، ومع تواصلها وصلت النسبة إلى حوالي 50 % من إجمالي السكان نحو كافة دول العالم ، وقد تمّ إخلاء المدن وأصبحت تصنّف على أساس مناطق تقطنها جماعات المعارضة أو جماعات موالية للنظام.

و لقد ترك العديد من المواطنين السوريين أقاليمهم ومدنهم بعد التحذير المباشر لوزير الداخلية السوري محمد إبراهيم السحر من أنّ أي هجوم تتعرض له قوات النظام سيقابل بمداهمات عسكرية على المدنيين ، و قد تجسدت هذه المداهمات في استهداف المدنيين من طرف القناصة، و حتى استهداف عمال الإغاثة.[1] (أنظر الملحق رقم 04).

وبالتالي فقد تمّ التوصل إلى أنّ التجاذبات السياسية القائمة بين المعارضة و النظام كان لها الدور الكبير في تأجيج الأوضاع الأمنية و التسبب في مشاكل أمنية لدول الجوار بسبب النزوح المتواصل للاجئين إلى هذه الدول خاصة تركيا، نظرا لتداخل التركيبة المجتمعية للمجتمعات السورية و التركية، وكذا السياسة التركية الاستثنائية تجاه اللاجئين السوريين.

---

10 % من الأكراد، لكن التقسيمات الإثنية والعرقية نجد أربع طوائف أساسية : السنّيين ويشكلون 70%، العلويين ويشكلون 11 %، و08 % من المسحيين والأرثوذكس والمارونيين بالإضافة إلى طوائف أخرى.

[2]- Réseau Euro-Méditerranéen des Droits de l’Homme, op.cit., p. 5.

[1]- Kamal Kamal, **Les minorités au cœur de la crise syrienne**, (France : IRIS, 2014), p. 2 .

المطلب الثاني: التعاطي التركي مع اللاجئين السوريين بين الدواعي الإنسانية والارادة السياسية

تحتل تركيا مكانة إقليمية مهمّة ممّا يدفعها للتعاطي مع المتغيّرات الإقليمية المستجدّة وفقا للمبادئ الكبرى لسياستها الخارجية، وتعدّ الأزمة السورية عموما ومسألة اللاجئين السوريين خصوصا من أهمّ المستجدّات المؤثرة على الأمن القومي التركي ، ممّا دفع بها إلى صياغة استراتيجية ذات بعد ثنائي في التعامل (انساني-سياسي) مع اللاجئين السوريين.

الدوافع الانسانية: نظرا لموجة العنف التي تعرض لها الشعب السوري، فإنّ الرئيس التركي أعلن بصراحة مناهضته لسياسة الرئيس السوري بشار الأسد غير الإنسانية ضدّ الشعب وأعلن بذلك عن سياسة الأبواب المفتوحة أمام اللاجئين السوريين على الرغم من أنّ هذا يتنافى في جوانب عديدة مع القانون التركي للتعامل معهم، ونتيجة للشروط الحياتية الملائمة في المخيّمات التركية واحتضان الحكومة التركية للمعارضة السورية، فإنّ تركيا صارت من بين الوجهات المفضلة للاجئين السوريين.

الدوافع السياسية: يمكن ربط دوافع تركيا السياسية لاستقبال اللاجئين السوريين بالتوجهات العامة لسياستها الخارجية (العثمانية الجديدة، الكمالية والغولية neo Ottomanisme, kamalisme, Gaullisme) وذلك من خلال: [1]

- **العثمانية الجديدة Neo-ottomanism:** [*]

ظهر هذا المبدأ في التعامل معاللاجئين السوريين من خلال محاولة تبنّي تركيا دور إقليمي ريادي في منطقة الشرق الأوسط عموما وسوريا خصوصا، من خلال استقبالهم وتوفير الشروط الملائمة لذلك[2] و قد قامت وزارة الشؤون الداخلية التركية سنة 2012 بتعديل جزئي لقانون اللاجئين الذي يعطي لهم الحق بالبقاء لمدّة سنة في تركيا، ولكن استمرار الأزمة استدعى إطار قانوني جديد عدّل سنة 2013 مرتبط بقانون الحماية المؤقتة للأجانب الذي صاغته تركيا في 1994 المرتبط بغير الأوروبيين[3].

يعد احتضان تركيا للاجئين و المعارضة السورية كبادرة لاستمرار تركيا في لعب دور في النزاع السوري، و بالتالي المضي في استقبال تدفقات اللاجئين تكريسا لهذا المبدأ، و على اعتبار أنّ أصول غالبية اللاجئين السوريين سنة فإنّ تركيا تحاول كسب قاعدة شعبية سنّية مناهضة للنظام السوري، ومن ثمّ تفعيل دور تركيا في سوريا وفي الشرق الأوسط بعد سقوط هذا النظام خاصة وإنّ كان ذو طبيعة سنية.

- **الكمالية kamalism:** **

---

[1]- Omer Taspiman, **Turkey's Stratigic Vision and Syria**, (USA: Center for Strategic Studies, 2012), p. 138.

[*] العثمانية الجديدة: تقوم على 3 مبادئ أساسية: النشاط الدبلوماسي، الإرث الاسلامي بشكل معتدل، والرجوع إلى الشرق الأوسط، ظهرت مع حزب العدالة والتنمية تسعى إلى جعل تركيا قوة إقليمية.

** الكمالية: نسبة إلى كمال أتاتورك تقوم على مبدأ تطبيق العلمانية في التعامل مع العالم الاسلامي خاصة فيما يتعلق بمسألة الأكراد.

[2]- Omer Taspiman,op.cit., p. 138.

[3] - UNHCR," points de press," (12 avril 2013) .On : http:\\www.vmhcr.fr/516820830.html. [12-03-2015].

جاء هذا المبدأ ليتلاءم مع مبدأ العثمانية الجديدة في التعامل مع الظاهرة فيما يتعلق بمسألة اللاجئين الأكراد التي يمكن استغلالها من طرف النظام السوري ضدّ تركيا في إطار تدفقات اللاجئين نحوها، فاللاجئ السوري قد يكون ذو أصول سنّية، شيعية، كردية..فغياب الطابع الإنتقائي للاجئين السوريين المتوجهين نحو تركيا هوما دفع بها إلى صياغة مبدأ الكمالية من أجل كسب دعم حلفائها الغربيين مع استقبالها للاجئين و مراعاتها لمسألة الأكراد.(1)

وبالتالي يمكن القول أنّ تركيا قد استعملت ورقة اللاجئين السوريين من أجل لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط محاولة تجنب التداعيات الأمنية المهددة للمصالح التركية في المنطقة، من خلال توظيفها لمبدأ الكمالية من أجل تجنب مشكلة المذهبية وكذا مسألة الأكراد وهو ما يضمن لها التحرك في إطار القانون الدولي في حال توظيف النظام السوري لهاتين الورقتين. (2)

- **الغولية Gaulism**: *

وظّفت تركيا هذا المبدأ في التعامل مع اللاجئين السوريين من خلال محاولة كسب دعم القاعدة الشعبية في نظام ما بعد الأسد، من أجل إقامة ديموقراطية ليبرالية تجمع ما بين العثمانية الجديدة والكمالية، وذلك من خلال توجّهها نحو الشرق الأوسط وعمقها الاستراتيجي، وهو ما يعتبر جزء من مبدأ العثمانية الجديدة، والمناداة بديموقراطية ليبرالية في ظل نظام اسلامي معتدل، كما تدعو إلى ذلك القوى الغربية وهوما يعتبر جزء من مبدأ الكمالية(3).

في الأخير يمكن القول بأنّ استقبال تركيا للاجئين السوريين محكوم بدوافع إنسانية مترتبة عن تصديقها على الاتفاقيات المرتبطة بحقوق اللاجئين، وخاصة في ظل التعديلات الأخيرة التي قامت بها على قانون اللاجئين التركي الكلاسيكي، وأيضا محكوم بدوافع سياسية ترتبط بتحقيق المصلحة والأمن القومي التركي، وفقا لما جاء بها مبدأ الغولية .

---

* الغولية: نسبة إلى عبد الله غول هي كاتجاه ثالث في السياسة الخارجية التركية جاء من أجل الجمع ما بين الاتجاهين السابقين في إطار التحرك التركيالمرتبط بالمصلحة والأمن التركي بحسب ما تفرضه الظروف.

[2] - Omer Taspiman, op.,cit., p. 138.

[3] -Samir Cohen," Davudoglu Speech: is Turkish foreign policy too ambitious?," **Monitor,** (May12,2012). On: http://www:al_montor.com/pulse/politics/2012/04/overlyambitious.htmail.[12-03-2015].

استنتاجات الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات

1. التقارب في العلاقات التركية السورية قبل بداية الأزمة مع حزب العدالة والتنمية وصل إلى ذروته، وانتقل من المستوى الاقتصادي المرتبط بتشكيل منطقة للتجارة الحرّة، إلى المستوى الأمني والتفكير بإستراتيجية أمنية مشتركة بين عامي 2007 و2009 في إطار المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي.
2. بعد الأزمة السورية، وعدم التوافق السوري –التركي في الإصلاحات التي يجب على النظام السوري تبنّيها، حدثت القطيعة بين الدولتين وعززها الدعم التركي للمعارضة السورية.
3. ارتباط السياسة التركية تُجاه اللاجئين السوريين بالإرادة السياسية لتركيا من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالضرورة الانسانية التي تفرضها عليها المتغيّرات والعوامل الجغرافية والإقليمية.
4. التعديلات التي أقرّتها تركيا على قانون اللاجئين في تعاملها مع اللاجئين السوريين يمكن اعتباره حالة استثنائية من جانبين:

- من حيث تطبيقها لمبدأ الحماية المؤقتة المرتبط بقانون 1994 دون منح اللاجئين السوريين أوراق الهوية المؤقتة أو الحق في طلب اللّجوء.
- من حيث تمديدها لمدّة إقامة اللاجئين السوريين وإنشاء مؤسسة خاصة للإهتمام بهم تحت إشراف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

الفصل الثالث
التداعيات الأمنية لمسألة اللاجئين السورين على الأمن القومي التركي

يتّفق الكثير من المحلّلين السياسيين والاستراتيجيين على أنّ استضافة تركيا للاجئين السوريين ما هي إلاّ محاولة منها للعب أوراقها المتاحة لها والانخراط في النزاع السوري، الذي يعتبر بمثابة الإمتحان الحقيقي لمبادئ سياستها الخارجية، ومع طول أمد الأزمة واستمرار تدفق اللاجئين، فإنّ هذه المبادئ خضعت للعديد من المؤثرات سواء على المستوى الاقليمي في ظلّ محاولة تركيا للعب دور اقليمي خاصة وأنّها خسرت أهمّ حليف لها في المنطقة،أو على المستوى الدولي كون تركيا دولة ديموقراطية ليبيرالية تمثل نموذج إسلامي معتدل من خلال تكييف مبادئ سياستها الخارجية.

المبحث الأول: التداعيات الأمنية لمسألة اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي داخليا

طرحت مسألة اللاجئين السوريين العديد من التهديدات على الأمن القومي التركي، حيث مست مختلف القطاعات، و تراوحت هذه التهديدات مابين سياسية أمنية، اقتصادية، و مجتمعية، و قد فتحت مسألة اللاجئين مجموعة من القضايا الحساسة الأمنية التي اعتبرت لفترة طويلة ملفات عالقة مؤثرة على العلاقة بين البلدين(تركيا و سوريا).

المطلب الأول : البعد السياسي والأمني التقليدي.

تسعى تركيا لحجز مكانة إقليمية مهمة ، من خلال لعبها لدور ريادي في الأزمة السورية وتبنيها للاجئين السوريين، لكنها اصطدمت بأحداث ووقائع نتج عنها تبعات سياسية وأمنية داخلية لابد من الإشارة إليها فيمايلي في:

1-طغيان الطابع السياسي على النشاطات القائمة في مخيمات اللاجئين خاصة مع طول أمد الأزمة، وهو ما يحيل للحديث عن ردود الفعل العنيفة للاجئين السوريين تجاه المعاملة الإستثنائية من طرف السكان المحليين في المناطق الحدودية، والتفكير في الاحتشاد مع إمكانية إنشاء تنظيمات ومما خلق نوع من الاستقطاب سواء داخل المعارضة أو لدى السكان المحليين و ذلك يشكل عائق في وجه الإندماج مع مرور الوقت. (1)

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما حدث في غازيا عنتاب في جويلية 2014 وفي إقليم حتاي ،عندما قامت مظاهرات عنيفة مناوئة لحكومة أردوغان، فهذا النوع من التوترات قد يؤثر على النظام السياسي ويتحول إلى نزاع يتغذى بعوامل مذهبية يؤدي إلى سقوط النظام ككل خاصة في ظل الطابع الانتشاري لهذا النوع من التوترات في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية.

2- معاناة اللاجئين السوريين في المخيمات الحدودية من ظروف معيشية صعبة من جهة، وصعوبة اندماجهم بسبب خصوصية المجتمع التركي من جهة أخرى فتح المجال للقيام بأعمال العنف سواء ضد السكان المحليين أو ضد بعضهم البعض، ومع استمرار الأزمة فإنّ أجيال جديدة تترعرع في هذه المجتمعات يطلق عليه جيل الأزمة أو جيل يعاني من ″ أزمة هوية " crisis identity" وهو ما يعتبر تهديدا فعليا يولد في الحاضر ليؤثر في المستقبل.

---

[1]- Oytun Ohan and Sabiha Senyucel, **Effects of Syrian refugees on Turkey,(**Ankara :Center for Middle Eastern Strategic Studies, 2015), p .p .19 - 20.

3- إمكانية تعرض السكان المحليين للهجومات الإرهابية، حيث تسود الكثير من الإعتقادات في الأوساط السكانية التركية حول تورط فئة من اللاجئين مع تنظيم الدولة الإسلامية، أو نظام الأسد أو الأكراد، وينتشر هذا النوع خاصة في اقليم كليس و سنيلفار وهو ما يتحول إلى تهديد فعلي ومباشر للنظام السياسي .[1]

4- استغلال الحدود السورية التركية من طرف المعارضة وتجنيد اللاجئين في صفوف الجيش الحر السوري يطرح فكرة ثنائية اللاجئ والمعارض ،أي أنّ هذا الانضمام يتنافى مع الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا، ويفتح المجال أمام زيادة أعمال العنف داخل المخيمات خاصة مع سهولة حصول اللاجئين على السلاح، و تحوله من لاجئ لدواعي إنسانية اجتماعية الى مهدد للأمن .[2]

مثل ما حدث مع أحد القادة العسكريين السوريين الذي دخل إلى الأراضي التركية ، وأعلن انشقاقه عن النظام، ليعود بعدها إلى بلده ويظهر على التلفاز الرسمي السوري ويعلن أن ذلك كان كخدعه لصالح النظام، ويمكن أن نستدل على التهديدات السياسية الأمنية ذات الطابع العسكري خصوصا تلك التي تعرضت لها بعض الأقاليم التركية والتي أثرت على النظام السياسي التركي بصفة مباشرة من خلال بعض الأحداث:

- تفجير قنبلة في إقليم سيلفيقوزا Cilvigozu وأخرى في اقليم حتاي في 11 فيفري 2013 حيث خلف 11 قتيل، و26 جريح،

- تفجير سيارتين مفخختين في منطقة ريهانلي Reyhanli وفي مقاطعة حتاي في 11 ماي 2013، وهو ما خلف حوالي 52 قتيل و أكثر من 100 جريح .

وبالتالي فإنّ التداعيات السياسية الأمنية للاجئين السوريين على الأمن القومي التركي كانت بالتزامن مع الإرهصات الأولى للأزمة ، وتطورت هذه التهديدات في ظل عوامل مرتبطة بالبنية السياسية والأمنية المحلية التركية، التي سرعان ما تحولت إلى بنية تشهد نوع من اللا استقرار جراء تزايد عدد اللاجئين السوريين المتدفقين، حيث تحولت طبيعة تعامل النظام السياسي التركي مع اللاجئ من تعامل ذو طبيعة إنسانية إلى تعامل مرتبط بالجوانب السياسية القيمية وهو ماطرح ما يعرف بفكرة الاستقطاب.

لقد نتج عداء ما بين السكان المحليين واللاجئين، وتحول اللاجئون الى مقاتلين عسكريين في صفوف الجيش الحر، مع إمكانية انضمامهم للتنظيمات الجهادية والجماعات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط كالقاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية ، خاصة وأن تركيا و سوريا تعتبران

---

[1] -Oytun Orhan and Sabiha Senyucel, op.cit., p.20.

[2] -Euro- Mediterranean Human Rights Network, "Syrian refugees in Turkey," (Copenhagen: EMHRN publication, 2011), p.p. 10-11.

في الفترة الراهنة بيئة خصبة لتجنيد اللاجئين من طرف الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية التي تشهد تركيبة طائفية متنوعة.[1] (أنظر الملحق رقم 05).

5- تخوف الحكومة التركية من التهديدات التي سيخلفها نزوح المزيد من اللاجئين الأكرادبالنظر للمعاملة الإستثنائية لهم ، و ارتباط مسألة اللاجئين بالملفات العالقة بين الأكراد و النظام التركي، و لقد الأراء قد تعددت حول وجود علاقة بين حزب العمال الكردي التركي PKK وحزب الاتحاد الديموقراطي السوريPYD، ومن هنا سيبدأ الحديث عن ظهور تهديدات سياسية تعززت مع قيام الرئيس بشار الأسد بمبادرة لتجنيس زهاء 20000 كردي سوري في منطقة كوباني –رأس العين- .

يمكن أن تقرأ هذه المبادرة على أنها وسيلة لقطع الطريق أمام أي محاولة للاستفادة من ورقة الأكراد من طرف المعارضة، كما يمكن أن تذهب بعض القراءات في تفسير الوضع على أنّه محاولة لإثارة الرأي العام الكردي في تركيا ، الشئ الذي ينذر بتفاقم الأوضاع الأمنية في إقليم الأكراد ، وفي 2012 قام أفراد من الجيش السوري الحر بشن هجوم على إقليم كوباني كرد فعل على المبادرة السورية، وهوما أنكرته تركيا.

إنّ الحدود التركية لم تعد آمنة بدرجة كبيرة، فقد تحولت إلى منطقة نزاعات، و مؤشر على إمكانية انتشار النزاع إلى مناطق أخرى في تركيا، مع تحول حزب الاتحاد الديموقراطي لفاعل رئيسي وقوي على الحدود التركية السورية بتشكيله لقوة عسكرية قوامها 30000 مقاتل ودخوله في مواجهة مع المعارضة في إقليم كامشليQamishli وأليبو Allepo في أفريل 2013 ، و أيضا الصدام الذي وقع بين قوات النظام التركي والأكراد الأتراك في الجنوب يدل على غياب الأمن في الحدود. [2]

فالتقارب الهوياتي والسياسي بين الحزب الديموقراطي التركي وحزب العمال الكردي التركي كان كعامل مهم في رسم مسار سياسات الحكومة التركية تجاه الأكراد الأتراك، على عكس أكراد العراق*.

بمعنى أن أي سياسة تقوم بها تركيا تجاه حزب العمال الكردي سوف تكون لها انعكاسات على الحزب الديموقراطي السوري، وأي موقف يتبناه هذا الأخير سوف يكون له ارتباط بحزب العمال الكردي وهو ما يؤثر بطريقة مباشرة على النظام التركي. [3]

---

[1] -Suna Gulfer and Ihamur Oner , "Turkey refugees stretched to the limits ? the case of Iraqi and Syrian refugees flows, "**Perception**, number 3, Vol XVIII, (September, 2013), p.209.

[2] - International Crisis Group," Bluring the borders: Syrian spillover risks," Europe report 225,(April 2013), p.26.

[3]-International Crisis Group, op.cit.,p.26.

*أكراد العراق يمثلهم حزب العمال الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني، وهذا الحزب لديه علاقات وطيدة مع حزب العدالة والتنمية واختلافات عديدة مع حزب الاتحاد الديموقراطي السوري وحزب العمال الكردي التركي.

لقد كسب النظام السوري دعم حزب الاتحاد الديموقراطي كورقة ضغط على تركيا وهي بدورها تحاول فتح مجال لاتفاق سلام مع حزب العمال الكردي لتجنب هذا التهديد[1]، في الوقت الذي قام فيه حزب العمال الكردي التركي برفض الانضمام إلى التحالف الوطني السوري وذلك ليحقق هدفين ،أولا الضغط على تركيا للموافقة على المزيد من المطالب، وثانيا ضمان وضع أحسن للأكراد السوريين إذا استمر بشار الأسد في السلطة أو تمّ تحييده.

ونتج عن دعم الرئيس بشار الأسد للأكراد السوريين سيطرتهم على العديد من المناطق الكردية على غرار أفرين، ديريك، كاميشيلي، كوباني، وآمود، هذه الأخيرة المنضوية تحت وصاية كردستان العراق، وهو ما دفع بوزير الخارجية التركي ليصرح أنّه يمكن الاعتراف بالاستقلال الذاتي إذا ما تم إسقاط نظام "بشار الأسد" ليحل محله نظام ديموقراطي ليبرالي ممّا أجج من حدة الوضع. [2]

المطلب الثاني: البعد المجتمعي

تظهر التهديدات المجتمعية لأزمة اللاجئين السوريين على الأمن التركي في المناطق الحدودية بشكل كبير خاصة وأن غالبية اللاجئين السوريين سنة بالإضافة للأكراد، ساهم هذا التدفق في إعادة تشكيل الخارطة المذهبية لهذه الأقاليم، في إقليم ماردين "Mardin "كانت نسبة الأكراد و السنة 21% ووصلت إلى 25%، أما إقليم سنيلفار" Sanilfar "فإن النسبة انتقلت من 13% إلى 21%، وفي إقليم كليس "kilis" وصلت النسبة إلى 37%، وإقليم حتاي Hatay حوالي 38%، وفي غازياعنتاب حوالي 9% حسب استطلاع أجرته مجموعة الأزمات الدولية[3].
ويعتبر إقليم حتاي من أكبر الأقاليم التي يمكن من خلالها أن تظهر التهديدات المجتمعية لأزمة اللاجئين السوريين، حيث أن التركيبة الطائفية لهذا الإقليم متنوعة فهو يشكل فسيفساء دينية وإثنية ولغوية، ومن أهم الطوائف التي يتكون منها: السنة العرب ،السنة الأتراك الأكراد، التركمان، الأرثوذكس، وبعض اليهود والأرمن، بالإضافة إلى الطائفة العلوية التي تشكل أكبر نسبة من السكان، حيث يصل عددهم إلى حوالي700000من أصل 1,5 مليون ولها ارتباطات وثيقة مع العلوية الشيعية المتواجدة على الأراضي السورية.

ومع تزايد عدد اللاجئين السوريين السنة المتدفقين على إقليم حتاي،و الذي وصل إلى 133ألف لاجئ، فإن حدة المواجهة بين السنة والعلوية قد زادت، في ظل مساندة هذه الأخيرة للنظام القائم في سوريا. ويتخوف العلويون الشيعة بشكل كبير من السوريين السنة خاصة في ظل زيادة أمد الأزمة، مما يؤدي إلى ظهور جيل ثاني يهدد العلويين في إقليم حتاي بصفة خاصة وأيضا يهدد العلويين الأتراك بصفة عامة، وهدا العداء قد تكون أصوله شخصية

---

[1] -Laura Rufalco, "la question Kurde et la guerre civile syrienne ," **carnet de recherche du Proche Orient et crise syrienne,"** (Lyon,4 juillet , 2014) . On : http//www.bpotheses.org225 . [11-03-2015].
[2] - Balci Bayram, op.cit., p.18.
[3] -International Crisis Group, op.cit.,p.19.

فـاللاجئ السـني لا ينظـر إليـه كلاجـئ مـن طـرف الشـيعي العلـوي، وإنّمـا ينظـر إليـه كقاتـل منـاهض للنظام في سوريا، أي أنّه جهادي متطرف .[1]

إنّ مسـألة اللاجئـين السـوريين انتقلـت مـن كونهـا مسـألة إنسـانية الـى مسـألة مرتبطـة بالتقسـيمات الطائفيـة والمذهبيـة، خاصـة وأنّ إقلـيم حتـاي علـى سـبيل المثـال هـو عبـارة عـن مجتمـع سـوري مصـغر داخـل المجتمـع التركـي" microcosm "، ممّـا يجعـل منـه قنبلـة موقوتـة يغـذيها عامـل الهويـة وتهـدد بـذلك الأمـن القـومي التركـي، فالصـراع أصـبح صـراع طوائـف خاصـة إذا علمنـا أنّ الحكومـة التركيـة تسـعى إلـى خلـق فئـة سـنية مواليـة لهـا لمواجهـة الطوائـف الشـيعية، و مـا يؤشـر علـى انتقـال التهديـد داخـل العمـق التركـي هـو تواجـد نسـبة 16 % _ اسـتنادا إلـى إحصـائية قـدمها معهـد واشـنطن لسياسـات الشـرق الأدنـى_ مـن العلـويين الأتـراك مـن تشـكيلة المجتمـع التركـي خـارج إقليم حتاي تؤيد الرفض و المناهضة العلوية لسياسات حزب العدالة والتنمية داخل الإقليم.

ويمكـن أيضـا الاشـارة الـى أن هنالـك تخـوف العلـويين الشـيعة مـن تكـوين هـلال سـني إسـلامي بعـد سـقوط النظـام القـائم فـي سـوريا، و هومـا جعـل تركيـا تحيـد عـن مبـدئها العلمـاني فـي التعامـل مـع الطائفيـة فـي الشـرق الأوسـط، خاصـة وأنّهـا أبـدت تأييـدا للمعارضـة السـنية، وهـذا يشـكل تهديـد مباشـر لتركيـا مـن خـلال انتفـاض العلـويين ضـدها،ما يعنـي وصـول الأمـر الـى تـوتر ونـزاع يهـدد أمنها القومي .

إنّ الحـديث عـن الصـراع بـين الشـيعة والسـنة فـي إقلـيم حتـاي أو فـي الأقـاليم الأخـرى هـو تهديـد مجتمعـي قصـير المـدى أي بـدأ و تطـور مـع الأزمـة، لكـن التهديـد المجتمعـي المتأصـل يكمـن فـي إشـكالية المجتمعـات الموازيـة أو بـالأحرى المجتمعـات المصـغرة التـي تنشـأ فـي تركيـا جـراء التـدفق المسـتمر للاجئـين السـوريين بمختلـف هويـاتهم سـواء سـنة أو أكـراد أو طوائـف أخـرى وتشـكيل ارتباطـات مـع عـائلاتهم فـي المنـاطق الحدوديـة ممّـا ينقـل التهديـد بـذلك إلـى المـدن أي الحـديث هنـا يكـون عـن الجيـل الثـاني الـذي نشـأ وينشـأ منـذ بدايـة وصـول اللاجئـين السـوريين لتركيـا، مـع زيـادة نسـبة الـولادات فـي مخيمـات اللاجئـين التركيـة، خاصـة وأن تركيـا تـوفر ظـروف معيشـية حسنة مقارنة بالدول الأخرى.[2]

و مـا يمكـن الإشـارة إليـه أنّـه علـى الـرغم مـن الاختلافـات الموجـودة داخـل الطائفـة العلويـة التركيـة* فـي حـد ذاتهـا و نظيرتهـا السـورية فـإنّ هـذا لـم يمنـع مـن دعـم هـذه الطوائـف الصـريح لنظـام بشـار الأسـد، وفـي نفس الوقـت ابـدائهم لتخـوف كبيـر مـن سياسـات الحكومـة التركيـة وهـو مـا يجعـل مـنهم ورقـة يمكـن توظيفهـا براغماتيـا، ويزيـد مـن تباعـد الهـوة مـا بـين النظـام التركـي السـوري وبالتـالي إيجـاد حـل لهـذه الأزمـة يعـد ضـرورة حتميـة لتجنـب حـرب إثنيـة يكـون ضـحيتها الأولـى اللاجئين السوريين.

---

1 - Soner Cagaptay, **The impact of Syrian refugees on southern Turkey,** (Washington DC: the Washington Institute for Near East Policy, 2014), p.17.-

2- Soner Cagaptay,op.cit., p.17.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي

أثّرت مسألة اللاجئين السوريين بشكل كبير على الأمن الاقتصادي التركي خاصة في ظل استمرار النزاع في سوريا، وقد مست هذه المسألة مختلف القطاعات الاقتصادية سواء المالية النقدية، أو التجارية على مستويين أساسيين:

أ-على مستوى الاقتصاد الكلي: يرتبط بالمبادلات التجارية، المالية و النقدية بين الدولتين، و يبرز هذا التأثير من خلال مايلي:

1- تراجع مداخيل السياحة بالنسبة لتركيا التي كانت وجهة لمواطني دول الشرق الأوسط عبر الأراضي السورية، خاصة في ظل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين غير الشرعيين وارتفاع حدة الأعمال الإرهابية في المنطقة مما يشكل تهديدا مباشرا على النشاط السياحي.[1]

-تأثر العلاقات التجارية السورية التركية المرتبطة بالاستيراد والتصدير بشكل كبير، فقبل الأزمة قدرت قيمة الصادرات السورية نحو تركيا ب 629 مليون دولار والتي تعتبر رابع مستورد من سوريا، وهذه الأخيرة تستورد ما قيمته 1,6 مليون دولار من تركيا_ في ظل مقال نشرته دورية تركية **Cemo Oto** ، وهو ما يجعل منها أكبر مستورد خاصة مع تواصل تحسن العلاقات السورية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، ويغطي الاستيراد والتصدير مختلف أنواع السلع والخدمات ، ومع بداية الأزمة في سوريا شهدت هذه التبادلات ركودا ملحوظا لتفتح المجال لقطيعة مجهولة الأمد بين البلدين. [2]

3- التهدم الكلي للبنى التحتية المتعلقة بالاستثمارات، مع تراجع الدور الذي كانت تلعبه المناطق التجارية الحيوية في الجنوب الغربي لتركيا، مثل:سانيلفار وغازيا عنتاب "Gaziantep and Sanlinifa"، حيث أن هذه المنطقة تحوي 19 مصنع من بين أهم 500 مصنع في تركيا، وتسهم منطقة سانيلفار بما يزيد عن 42% من الصادرات نحو سوريا _ حسب درا سة لمركز الدراسات الأمريكي البروكينغ _ ، ومع بداية الأزمة تناقصت المبادلات التجارية في المنطقتين مما سبب أزمة بطالة في ظل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين لهذه المناطق، و زادت نسبة الإنفاق من أجل التكفل بهم عن 15 مليون أورو، وهو ما زاد من حدة التأثير، و نفس الأمر ينطبق على المناطق الأخرى التي يتواجد بها اللاجئون السوريون[3].

---

*يختلفون عن العلويين السوريين من حيث اللغة، الدين ولكنهم يرتبطون بعلي رضي الله عنه غير أنهم ورثوا معتقداتهم من القبائل التركية في اسيا الوسطى وبعضها الاخر أناضولي وإسلامي، وينقسمون بدورهم الى أكراد وأتراك، يشكلون 20% من الشعب التركي، وهناك العلويين الأتراك الذين يتشابهون مع العلويين السوريين ويلقبون بالنصيرية ويشكلون حوالي500000من أصل 70مليون تركي.

[1]- Atata Kafadar, "Syrian Refugees in Turkey within six perspectives, "**Cemo Oto** (2970076,25⁄05⁄2014),p.19. On: http://www.academia.edu/6529464/.[05-04-2015].

[2] - Atata Kafadar, op.cit.,p.19.

[3] -Dincer O.B. et al ,**Turkey and Syrian refugees: The limits of hospitality,** (Washington DC: the Brooking Institution, 2013),p.23.

4- ارتفاع تكلفة المساعدات والخدمات المقدمة للاجئين في تركيا، فقد بينت مجموعة من الأبحاث أن تركيا أنفقت ما يقارب 852 مليون ليرة تركية، بالإضافة إلى الأموال التي قدمتها المنظمات غير الحكومية حيث وصل المبلغ إلى 1,5 مليون ليرة تركية استنادا إلى نفس المقال الذي نشرته الدورية التركية **Cemo Oto** [(1)].

ب –على مستوى الاقتصاد الجزئي: يرتبط بالمعاملات المحلية، فعلى هذا المستوى يظهر تأثير اللاجئين السوريين بشكل كبير على الاقتصاد التركي من خلال:

1-ارتفاع الأسعار بشكل كبير سواء ما تعلق بالمواد الأساسية أوبالخدمات "الكراء مثلا" وينحصر ذلك في الطبقة محدودة الدخل في تركيا.

2-زيادة نسبة البطالة خاصة في المناطق الحدودية بسبب تدفق اللاجئين السوريين والذين يعملون بأجور زهيدة وهو ما أدى إلى ظهور نوع من الرفض اتجاههم ، و أيضا خلق عداء بين الشركات التركية المتنافسة التي تستغل اليد العاملة السورية الرخيصة وبين الشركات التي تفضل التقيد بقواعد الشفافية و النزاهة، وهو ما يؤدي إلى اختلال ميزانية الدولة والتأثير على سوق العمل.[(2)]

3-تهريب مختلف المواد خاصة في منطقة كليس "Kilis" التي كانت خاضعة لرقابة شديدة قبل الأزمة، لك تأزم الأوضاع ساهم في زيادة نسبة التهريب للمواد الغذائية و المواد النفطية، فهذه المنطقة تعتبر منطقة مبادلات تجارية جد حيوية، و قد أثرت الأزمة عليها بشكل كبير وكانت العواقب جد وخيمة، حيث أن العديد من المؤسسات والمراكز الصناعية المرتبطة بالتجارة والنقل اضطرت إلى إعادة مراجعة استراتيجيتها التصديرية والاسترادية .

4- تضرر قطاع النقل الذي يعد من أهم القطاعات جراء استقبال الأعداد الكبيرة من اللاجئين، حيث تحولت المناطق الحدودية إلى مناطق غير أمنة تهدد أمن المواطنين الأتراك والحركة السياحية التي تنشط عبر الحدود التركية السورية خاصة في كل من أضنا وحتاي وغازيا عنتاب، فعلى سبيل المثال كانت الحكومة التركية تستقبل حوالي 80000سوري _ بالرجوع إلى دراسة أجراها مركز الأبحاث الفرنسي للعلاقات الدولية_ سنويا ولكن هذا العدد تحولت نسبة كبيرة منه إلى لاجئين مقيمين بالمخيمات على الحدود التركية السورية.

5- ارتفاع نسبة الديون خاصة بالنسبة للعائلات التركية التي تحتضن أقاربها من اللاجئين السوريين، وهو ما له تأثير مباشر على الميزانية العامة والدخل التابع للاقتصاد الجزئي[(3)]

وأهم ما تأثر في الاقتصاد التركي هو أن سوريا كانت بمثابة همزة وصل للمبادلات التجارية ما بين تركيا ودول الخليج العربي ومع بداية الأزمة انقطع هذا الطريق وأصبح يشكل تهديدا أكثر

---

[1] -Atata Kafdar, op. cit , p . 19.

[2] - Oytun Ohan and Sabiha Senyucel, op.cit., p.19.

[3] --Bayram Bala, **Le rêve arabe de la Turque Brisé par la crise syrienne**, (France : CERI,2012), p.20.

مما يشكل معبرا آمنا للسلع والمنتوجات، ولقد اعتبرت تأييدات تركيا لقرارات جامعة الدول العربية المرتبطة بفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري، من أهم أسباب قطع العلاقات السورية التركية سواء في جانبها المالي أو التجاري .[1]

من خلال ما تقدم ذكره يمكننا القول أن الاقتصاد التركي قد تأثر بشكل كبير سواء على مستوى الإقتصاد الكلي أو على مستوى الإقتصاد الجزئي ، ونلاحظ أن هذا الأخير له ارتباط مباشر بمسالة اللاجئين السوريين التي طرحت العديد من المشاكل الاقتصادية ،و سرعان ما تتحول إلى مسائل ذو طبيعة أمنية،ويظهر ذلك من خلال تدهور الوضع الاقتصادي في تركيا الذي يمس بصورة مباشرة الطبقة محدودة الدخل، التي تعتمد مداخيلها الأساسية على الصناعات الخفيفة كالصناعات اليدوية والفلاحة، حيث أصبحت محل منافسة من طرف اللاجئين في المناطق الريفية، ممّا يؤدي إلى العداء والمواجهة بينهم في ظل ثنائية اللاجئ وغير اللاجئ.

وارتفعت نسبة البطالة في المدن وتسريح العمال التركيين وتوظيف عمال سوريين بأجور أقل وبظروف عمل غير خاضعة لإطار قانوني ، في ظل عدم وضوح الوضعية القانونية للاجئين السوريين على الأراضي التركية

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية لمسألة اللاجئين السوريين خارجيا

انتقلت التداعيات الأمنية لمسألة اللاجئين السوريين على الأمن التركي من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي، مهدّدة بذلك المبادئ والتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية التركية خاصة في بعدها الإقليمي، في ظل سعي تركيا الحثيث مع حزب العدالة والتنمية إلى تطبيق مقاربة العمق الاستراتيجي باستعمال القوة الناعمة للتغلغل في الشرق الأوسط وتحقيق هدف صفر مشاكل مع الجيران.

المطلب الأول: تأثير مسألة اللاجئين السوريين على علاقة تركيا بدول الجوار

بدأت الملامح الأولى لهذه التحدّيات تظهر مع مساندة تركيا للمعارضة السورية ودعمها للإخوان المسلمين السوريين، بالإضافة إلى المعاملة التمييزية بين اللاجئين السوريين السنّيين والأكراد، ممّا أجّج شعور لدى دول الجوار بالسعي التركي إلى انشاء محور سنّي تحت شعار العثمانية الجديدة New-Ottomanism، النقطة التي استغلّها النظام السوري كورقة ضغط على تركيا لزعزعة مكانتها في الشرق الأوسط وعلاقاتها مع كلّ من إيران والعراق وروسيا، ولقد جعل ذلك من تركيا في حالة من المنافسة وربّما المواجهة المباشرة مع هذه الدول في ظل اختلاف مقاربات تعامل هذه الأطراف مع الأزمة السورية عموما وأزمة اللاجئين خصوصاً[2].

إنّ دعم تركيا للمعارضة السورية والإخوان المسلمين وسعيها لتحسين علاقاتها مع كلّ من قطر والسعودية ، جعل منها في مواجهة مع إيران والعراق وحزب الله، فسياسة تعامل تركيا مع

---

[1]-Bayram Bala,op.cit.,p.20.

[2] - Elizabeth Ferris et al, **Syrian Crisis : Massive displacement, needs and shortage of solution**, (Washington DC: Foreign Policy at Brooking, September 18 , 2013), p. 32.

اللاجئين السوريين أدّى إلى تكوين محورسني في مواجهة محور شيعي و هو ما أدى إلى إضفاء الطابع المذهبي على توجّهات السياسة الخارجية التركية تُجاه دول الشرق الأوسط في الوقت الراهن اعتبر كأهمّ تهديد للأمن القومي التركي من خلال أنّ المصلحة القومية التركية ارتبطت بالبُعد الديني.

ولقد توترت العلاقات التركية الروسية بسبب اختلافات وجهات النظر حول الأزمة السورية،حيث وصلت حدة التأزم إلى حد تشكيك تركيا في أنّ لروسيا يد في اختطاف طائرة تركية من طراز « fantom F-4 » في شهر جويلية 2012.[1]

تقلّصت علاقات تركيا مع إيران بشكل كبير على الرّغم من المصالح الاقتصادية التي تحكم علاقات البلدين، وفي ظل توجه أنقرة للتعامل مع حزب العمال الكردستاني على حساب حكومة بغداد أدى إلى تأزيم العلاقات بين الحكومتين.

كما أنّ دعم تركيا لقرارات جامعة الدول العربية فيما يتعلق بفرض عقوبات على سوريا وما يشاع عن تأسيسها لعلاقات مع الجماعات الجهادية على غرار جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، الذي أصبح من الصعب السيطرة عليها باعتبارها تهديد فعلي لتركيا نظرا لزيادة انتشار هذه الجماعات واستقطابها للاجئين السوريين خصوصا غير الشرعيين في الحدود التركية السورية وبالأخص إقليم حتاي، يجعل أمنها القومي مهددا أكثر من ذي قبل، ممّا دفع بتركيا إلى الإعلان عن دعمها للتحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد " تنظيم الدولة الإسلامية " بعدما كان موقفها متردّداً تجاه هذه القضية.[2]

يمكن أن نخلص إلى أنّ الأزمة السورية عموماً ومسألة اللاجئين السوريين خصوصاً كانت بمثابة امتحان للسياسة الخارجية التركية القائمة على مبدأ صفر مشاكل مع الجيران، من خلال أنّ تركيا هي بمثابة حامل للواء القيم اللّيبرالية الديموقراطية ومعزّز لاستقرار دول الشرق الأوسط؛ وذلك بالاعتماد على القوة الناعمة لتوطيد علاقاتها مع دول الجوار، لكن ممّا تمّ عرضه سابقا فإنّ هذه المبادئ تعرضت للعديد من التناقضات ، فانتقلنا من كون تركيا نموذج للديموقراطية اللّيبرالية إلى دولة تبحث عن حلفاء سنّيين لتشكيل محور سنّي في مواجهة محور شيعي، ومن اعتمادها على القوة الناعمة في تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط إلى تبنيها للقوة الصلبة من خلال الدّعم اللوجستيكي للجماعات الجهادية من جهة وموافقتها على التدخل العسكري للقضاء على "تنظيم الدولة الإسلامية" من ، وطلبها من الناتو NATO التدخل لحمايتها من تهديدات الأزمة السورية.

ولقد تمّ اعتبار طلب تركيا من المجتمع الدولي التدخّل لحلّ الأزمة في سوريا، وكذلك طلب الدّعم للتكفل بالأعداد المتزايدة للاجئين السوريين دلالة على عدم قدرة تركيا على لعب الدور الإقليمي الذي لطالما سعت إلى تحقيقه في ظلّ مقاربة العثمانية الجديدة في الشرق الأوسط، حيث تبيّن أنّ تركيا في ظلّ الأزمة السورية قد وجدت نفسها في متاهة كبيرة ما بين قضية

---

[1] - Didier Billion et Salomie Lamolinerie, **La politique extérieure de la Turque à l'épreuve de la crise syrienne,** (France : IRIS, 2014), p.p. 14-16.

[2] - Didier Billion et Salomie Lamolinerie,op.cit., p.p. 14-16.

الأكراد والتنظيمات الجهادية، علاقاتها مع كل من إيران، العراق و روسيا من جهة وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، كلّ هذه الجبهات التي تتوجب على تركيا التعامل معها وضعتها في موقف بين أنّه ليس لديها حلفاء فعليين يمكنها الاعتماد عليهم للتعامل مع هذا التهديد دون فقدانها لدورها الاقليمي، ولتأثيرها الاستراتيجي في الشرق الأوسط الذي سيكون له أبعاد بعيدة المدى في المراحل المقبلة. (1)

المطلب الثاني: تأثير مسألة اللاجئين السوريين والأزمة السورية على مبادئ السياسة الخارجية التركية: العودة إلى الصفر

لقد عملت تركيا جاهدة على تجاوز الإفرازات الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين، وعن تأثير الأزمة السورية على مبادئ سياستها الخارجية، التي سعت إلى تطبيقها في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم، ولكن المواقف التي تبنتها تركيا تجاه النظام السياسي السوري وسياسات تعاملها مع اللاجئين أدّى إلى تقويض هذه المبادئ تدريجيا وسلكت بذلك السياسة الخارجية التركية توجّهات أخرى.(أنظر الملحق رقم:06).

لقد كان ردّ فعل تركيا من الأزمة السورية متسرّع نوعا ما حسب العديد من تحليلات السياسيين التي كانت بمثابة انتقادات للخيارات التي تبناها رئيس الوزراء السابق أردوغان بخصوص الأزمة، فتخلّيه عن النظام القائم ودعمه للمعارضة، اعتبر كسوء حسابات من الجانب التركي، ودعم تركيا للإخوان المسلمين السوريين وأيضا للتحالف الوطني السوري الذي أسّسته المعارضة في إطار إقصاء هذا الأخير لبعض الفئات، زاد من تباعد الهوة بين البلدين حول إمكانية التوصل إلى حلول لهذه الأزمة، وإذا استمرّت تركيا في جعل المنطقة الجنوبية لمحاربة الرئيس السوري بشار الأسد في الشمال السوري فإنّ هذا سوف يعزّز من الانقسام الطائفي وبالتالي التسبب في نزاعات هوياتية مفتوحة الأمد، بالإضافة إلى استمرار تعرّضها لضغوطات حلف الناتو من أجل التدخّل في سوريا. (2)

وكلّما استمرّت تركيا في تسليح المعارضة فإنّ هذا سوف يؤدّي إلى انتشار الأسلحة في تركيا وسوريا، ويمكن أن تقع في أيدي أكراد تركيا ممّا يؤدّي إلى تقوية الطرف الكردي وإمكانية نشوء مواجهة مباشرة ومستمرّة مع النظام، ولقد تضرّرت تركيا بشكل كبير في ظلّ عدم ايجادها لحليف فعلي يمكنها الاعتماد عليه على المستوى الإقليمي والدولي على حد سواء، وبحكم القرب الجغرافي فإنّ ثمن تبعات الأزمة السورية على تركيا سيكون أكبر بكثير منها على حلفائها الغربيين.

وفي ظلّ كلّ هذه المتغيّرات التي تحوّلت إلى تهديدات ذو بُعد محلّي وإقليمي ودولي فإنّه يبقى لتركيا هامش لإعادة النظر في تعاملها مع الأزمة التركية ، و مع مسألة اللاجئين السوريين

---

[1]-Didier Billon, **Les défis de la politique régionale de la Turque,** (France : IRIS, 06 Octobre 2014), p.p.3-4.

[2]- Christopher Philips," Into the quagmire, Turkey’s frustrated Syria policy," briefing paper(London : Chartman House, 2012), p.13.

بطريقة يمكن معها ضمان مصالحها وأمنها القوميين، و المحافظة على مبادئ سياستها الخارجية مركّزة بذلك على الحل الدبلوماسي الذي قوامه القوّة الناعمة، بعيدا عن الحل العسكري والقوة الصلبة من خلال تدخل حلف الناتو.

إنّ تركيا تتعرّض للعديد من الضغوطات من طرف الحلف للموافقة على التدخل من جهة وضغوطات ترتبط بزيادة حدّة التهديدات خاصة المجتمعية (مسألة الأكراد) من جهة أخرى، ممّا قد يدفع بها للموافقة على هذا التدخّل.

ويكمن الخيار المتاح لتركيا حاليا من أجل مراجعة مقارباتها السياسية والأمنية والاستراتيجية للتعامل مع سوريا، في محاولة بناء علاقات مع كل من إيران، روسيا وتقريب وجهات النظر حول سبل التعامل مع المسار التطوري للأزمة السورية، و السعي لإيجاد مقاربة مشتركة و إقناعهما بالفوائد والتأثير الذي يمكن أن يكون لهما في سوريا ما بعد الأسد. [1]

وتعتبر هذه التسوية المؤقتة ضدّ الرّغبة التركية لتصبح دولة محورية في الشرق الأوسط وتُحيي مبدأ صفر مشاكل مع الجيران هذه المرّة ليس وفق منظور جغرافي (الغرب المتمثل في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية و الشرق المتمثل دول الشرق الأوسط)، وإنّما وفق منظور جيوستراتيجي (الشرق المتمثل في دول الخليج والغرب المتمثل في روسيا وإيران) وهذا بهدف إنهاء النزاع في سوريا وأيضا رجوع اللاجئين السوريين إلى موطنهم، وهو ما ينتج عنه تلقائياً تسوية علاقاتها مع الأكراد والقضاء على التهديدات الإقتصادية و المجتمعية والسياسية[2].

في الأخير يمكننا القول بأنّ السياسة الخارجية التركية قد أخذت منحى متعرج في تعاملها مع الأزمة في سوريا عموما ومسألة اللاجئين السوريين خصوصا، فلقد كانت هذه الأزمة وماخلفته من لاجئين تهديد فعلي و مباشر للأمن القومي التركي وبمثابة امتحان حقيقي لقدرات الدولة التركية على حدّ تعبير " كارل ماركس".

وهذا الوضع يتطلّب إعادة مراجعة للاستراتيجيات التي انتهجتها الحكومة التركية سواء تُجاه النظام السوري، المعارضة أو اللاجئين السوريين؛ لأنّ هذه الاستراتيجيات قد جعلت من الدور المحوري الإقليمي الذي سعت تركيا لتحقيقه في الشرق الأوسط على المحك.

المطلب الثالث: تقييم الدور التركي تُجاه النزاع في سوريا وأزمة اللاجئين السوريين

طرأت العديد من المتغيّرات في البيئة الإقليمية والدولية في ظلّ استمرار الأزمة في سوريا، أثّر ذلك في العديد من الجوانب على مبادئ السياسة الخارجية التركية وتوقّعاتها كما اشرنا سابقاً، حيث وضعت تركيا استراتيجياتها في مواجهة التطوّرات في المنطقة عموماً وفي سوريا خصوصاً من أجل تحقيق هدف القيادة الإقليمية من أجل حلّ النزاع في سوريا والتقليل من

[1]- Christopher Philips, op.cit., p.13.
[2] - Christopher Philips, op.cit., p. 13-15.

التحـدّيات الأمنيــة الناجمــة عــن زيــادة تــدفق اللاجئــين الســوريين، ولكــن مــع اســتمرار الأزمــة فقـد ارتبط الدور التركي بتحدّيات ذات ثلاثة أبعاد في المنطقة وتتمثّل هذه الابعاد في: [1]

البعد الدولي:

أدّى تعــارض المصــالح وتبــاين الخيــارات السياســية للأطــراف العالميــة والإقليميــة تجــاه الأزمــة الســورية إلــى تكبيـل تركيـا عــن حـل الأزمــة الســورية باسـتخدام الآليـات السـلمية، فقـد أدّى التنــافس الاسـتراتيجي وتبـاين الـرؤى بـين الأطـراف العالميـة والإقليميـة إلـى تعميـق الأزمـة بسـبب تصـاعد الـنهج المتطـرّف، خاصـة فـي سـوريا ممّـا أدّى إلـى قلـق القـوى الغربيـة مـن دعـم جماعـات المعارضـة السـورية، ولـذلك فـإنّ مقترحـات تركيـا للتعامـل مـع اللاجئـين السـوريين والنـزاع فـي سـوريا لـم تكـن مقبولة لدى المجتمع الدولي .

وقـد ظهـر تنـاقض فـي السياسـة الخارجيـة التركيـة عنـدما نصـحت حلفائهـا الغـربيين بالتـدخّل العسـكري فـي سـوريا رغـم أنّ ذلـك شـكّل تهديـد كبيـر لأمنهـا الـداخلي، وكـذلك احتضـانها لجماعـات المعارضــة قـد زاد مـن حـدّة التطـرّف فـي البيئـة السياسـية وهـو مـا يشـكّل تهديـد لمصــالح القـوى الغربية في سوريا.

البعد الإقليمي:

تسبّب اسـتمرار الأزمـة فـي سـوريا إلـى زيـادة الشـقاق بـين الأطـراف الإقليميـة علـى غـرار إيـران، السـعودية، تركيـا وهـو مـا يعـدّ أحـد أهـم العوامـل وراء زيـادة نـزوح الآلاف مـن اللاجئـين السـوريين نحو تركيا. [2]

لقـد عملـت تركيـا جاهـدة علـى القضـاء علـى الخصـومات الإقليميـة ومحاولـة دمـج الأطـراف المتنازعـة فـي النظـام الجيوبـوليتيكي العـالمي، لكـن علـى أرض الواقـع وفـي إطـار التعامـل مـع النـزاع فـي سـوريا، فـإنّ الموقـف التركـي فـي حـدّ ذاتـه كـان مختلفـا مـع موقـف قـوى إقليميـة أخـرى علـى غـرار طهـران ودمشـق وهـو مـا أثّـر سـلباً علـى أشـكال الانخـراط التركـي علـى المسـتوى الإقليمـي بدرجـة تفـوق الآثـار علـى المسـتوى الـدولي، وهـو مـا جعـل الموقـف التركـي فـي مفتـرق طـرق أي مـا بـين ربطـه بـالأطراف الدوليـة الكبـرى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أو الاتحـاد الأوروبـي، أو ممارسـة دور اللاعـب الاقليمـي الرئيسـي، أو التوجّـه نحـو روسـيا وإيـران مـن أجـل إعادة بلورة رؤية وإن أمكن القول استراتيجية مشتركة نحو الوضع في سوريا.

---

[1]- مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تليحي، " السياسة الخارجية التركية في ظل التحوّلات الإقليمية مركز الجزيرة للدراسات،" (16 ديسمبر 2013)، ص. 5.

[2] - مراد يشيلطاش واسماعيل نعمان تليحي، نفس المرجع السابق، ص. ص. 6-7.

البعد الداخلي:

استغلّت حكومة أردوغان نشاط السياسة الخارجية كدافع لتحويل هيكل القوى في السياسة المحلية، إذ أنّ الموقف التركي تُجاه الأزمة السورية قد فتح مجالا سياسيا جدّيا أمام جماعات وأحزاب المعارضة لاستغلال نشاط السياسة الخارجية بفعالية في حسابات السياسة المحلّية.

ولقد اتّهمت المعارضة التركية حكومة أردوغان بأنّها غير قادرة على العمل بشكل فعّال واتّهمتها باستخدام تفضيلات ايديولوجية في السياسة الإقليمية، وبالتالي فحسب المعارضة التركية فإنّ الحكومة قد فقدت مرونتها في التعامل مع النزاع في سوريا وإيجاد حلول لزيادة تدفقّات اللاجئين السوريين نحو تركيا[1].

[1] - مراد يشيلطاش واسماعيل نعمان تليحي، نفس المرجع السابق، ص. ص. 6-7.

استنتاجات الفصل:

من خلال هذا الفصل تمّ التوصّل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1. طرحت التداعيات السياسية والأمنية في بعدها التقليدي تهديد صريح على الأمن الدّاخلي والنظام السياسي التركي.
2. تسبب تدفق اللاجئين السوريين المتزايد إلى تركيا وتمركزهم في مناطق ذات تركيبة طائفية متعدّدة في العديد من الصدامات والمواجهات التي قد تتحوّل إلى نزاعات طائفية.
3. يتواجد اللاجئون السوريون في طوائف مختلفة في تركيا، ممّا قد يؤدّي مستقبلا إلى خلق مجتمعات موازية.
4. تأثّر الاقتصاد التركي بشكل كبير وذلك راجع إلى العلاقات الاقتصادية الوطيدة بين الدولتين منذ صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة.
5. انتقل تهديد اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي مؤثرا بذلك على مبادئ السياسة الخارجية التركية.

خاتمـــة

لتداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق
الأوسط اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا

تعد ظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط والتي تعود أسبابها الرئيسية إلى النزاعات المتواصلة في هذه المنطقة من أهم التهديدات الأمنية الجديدة، ولقد ارتبطت هذه الظاهرة بشكل كبير وبرزت ملامحها مع بداية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، بعد ذلك شهدت منطقة الشرق الأوسط موجات معتبرة من اللاجئين العراقيين جراء حربي الخليج الأولى و الثانية وغزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، و لقد أسهمت الأزمة السورية في زيادة عدد اللاجئين في ظل السياسة القمعية التي اتبعها النظام السوري تجاه الشعب، ومع استمرار الأزمة تحولت بذلك مسألة اللاجئين السوريين من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية مست أهم القطاعات المرتبطة بالأمن القومي لدول الجوار على غرار تركيا.

ومع استقبال تركيا للاجئين السوريين محاولة بذاك معالجة الأزمة السورية فإنّ الأمن القومي التركي قد تأثر بشكل كبير جراء التداعيات الأمنية التي أفرزها نزوحهم نحوها،كما سيتم توضيحه من خلال مجموعة استنتاجات تم التوصل إليها على مدار هذه الدراسة:

- ✓ تحتل تركيا مكانة جيوستراتيجية مهمة من خلال الدور الاقتصادي الذي تؤديه في المنطقة، أو من حيث إسهامها الكبير في صنع القرار والتعامل مع القضايا الأمنية والسياسية التي تفرزها المتغيرات الإقليمية، ولذلك فإنّ تركيا كانت من أوائل الدول المبادرة لاستقبال اللاجئين السوريين ومعارضة السياسة القمعية تجاههم .
- ✓ تسعى الحكومة التركية إلى توفير وضع معيشي ملائم للاجئين السوريين، إلاّ أنّهم يتعرضون لمجموعة من المخاطر خاصة غير الشرعيين وغير المسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.
- ✓ تحاول الحكومة التركية تكريس مجموعة من المبادئ في تعاملها مع اللاجئين السوريين و تتمثل في : مبدأ الحدود الجغرافية، مبدأ الحماية المؤقتة، و أهمها مبدأ الضيف الملتبس، الذي ارتبط بمجموعة من الإجراءات البيروقراطية (عدم منح اللاجئين السوريين أوراق ثبوت الهوية كلاجئين، منعهم من التسجيل لدى المفوضية العليا خاصة غير الشرعيين منهم، بناء المخيمات في المناطق الحدودية...)، سعيا منها لتحقيق مجموعة من الأهداف في سوريا مابعد الأسد، و منعهم من تأسيس وضع قانوني ملائم قد يتحول مع استمرار الأزمة إلى تهديد مباشر لتركيا دون أن تجد هامش للمناورة يمكّنها من إرجاعهم للوطن الأصلي أو إيجاد طريقة أخرى تمنعهم بها من تأسيس حياة جديدة قد تكون عبء على الحكومة التركية الشعب التركي على حد سواء .
- ✓ طرحت الأعداد المتزايدة للاجئين السوريين المتوجهين نحو تركيا مجموعة من التهديدات الأمنية ذات الأبعاد المجتمعية،الاقتصادية والسياسية داخليا و خارجيا فقد تهددت مبادئ سياساتها الخارجية بشكل كبير، نظرا للارتباط الكبير مابين التهديدات المحلية الداخلية التي أدت إلى تغذية و اذكاء التهديدات الخارجية، خاصة المجتمعية والسياسية منها المرتبطة بمسألة الأكراد، والطابع المذهبي الذي أضفي على ظاهرة اللجوء جراء الأزمة السورية، في ظل المتغيرات الإقليمية على غرار "تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام و العراق "الذي أصبح له تأثير كبير على تحول مسألة اللاجئين السوريين إلى ظاهرة أمنية مهددة بشكل كبير وفعلي للأمن القومي التركي .

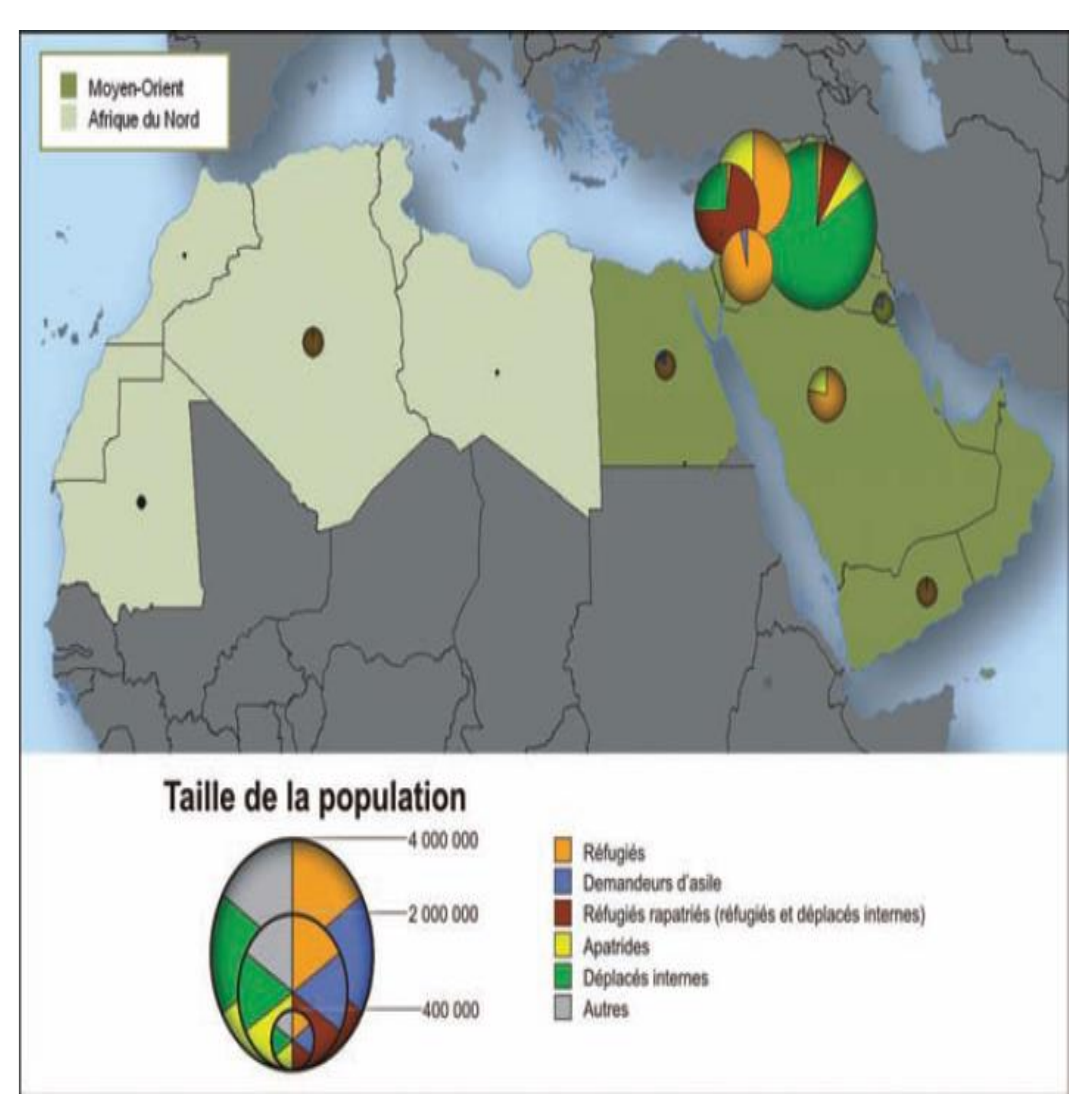
- ✓ اعتبر الموقف التركي تجاه الأزمة السورية المرتبط باستقبال المعارضة وفتح الأبواب لتدفقات اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة موقفا متسرعا وسوء حساب لما سيكون عليه الوضع في المستقبل القريب، في ظل التصورات التي تبنتها حول الأزمة السورية بناءا على الأوضاع في ليبيا وتونس ومصر، ومع استمرار تدفق اللاجئين السوريين طرحت العديد من المشاكل التي فاقت قدرات النظام السياسي التركي، وبالتالي تحول اللاجئون السوريون إلى نقطة استقطاب وورقة تلعب عليها القوى الإقليمية لتحقيق مصالحها من وراء استمرار النظام السوري القائم أو سقوطه، و تجنب التهديدات الأمنية التي تطرحها تدفقاتهم خاصة غير الشرعيين منهم.

- ✓ أثّرت مسألة اللاجئين السوريين على مبادئ السياسة الخارجية في ظل الأهداف البراغماتية التي تسعى إلى تحقيقها من وراء استقبالهم، وهو ما جعلها في مفترق طرق، أي مابين التوجه نحو إيران وروسيا ومحاولة العدول عن مواقفها السابقة، أو الاستمرار في التوافق مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية والتخلي عن الدور الإقليمي، وفي كلتا الحالتين هو تأثير على مصداقيتها أمام العالم ككل وأمام دول الشرق الأوسط، أو تستمر في الالتزام بالدور الإقليمي على الرغم من المخاطر والتحديات التي يمكن أن تواجهها في ظل البيئة الأمنية غير المستقرة، وهو مايؤدي بها إلى الدخول في حلقة مفرغة، وتتراجع بذلك مكانتها الإقليمية والدولية التي سعى حزب العدالة والتنمية لتحقيقها والحفاظ عليها، فمسألة اللاجئين السوريين مابين الدواعي الإنسانية والدوافع البراغماتية في الحسابات التركية أثرت ولازالت تؤثر على الأمن القومي التركي .
- ✓ و بالتالي يمكن القول أنّ التهديدات الأمنية التي طرحتها مسألة اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي قد تمس كل دول منطقة الشرق الأوسط خاصة تلك التي تسعى للريادة الإقليمية على غرار تركيا ، لذلك فإنّ ظاهرة اللجوء في ظل الأزمات المستمرة تؤثر على الأمن القومي للدول في أي منطقة في العالم.

ومن هنا يبقى السؤال المطروح في ظل تحول مسألة اللاجئين من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية هو : كيف سترسم تركيا ملامح جديدة لسياستها الداخلية والخارجية لتجاوز تأثير وتهديد اللاجئين السوريين، وفي نفس الوقت تحقيق مصالحها من وراء الأزمة السورية سواء في ظل استمرار الحكومة الحالية في السلطة أو في سوريا مابعد الأسد؟

الملاحق:

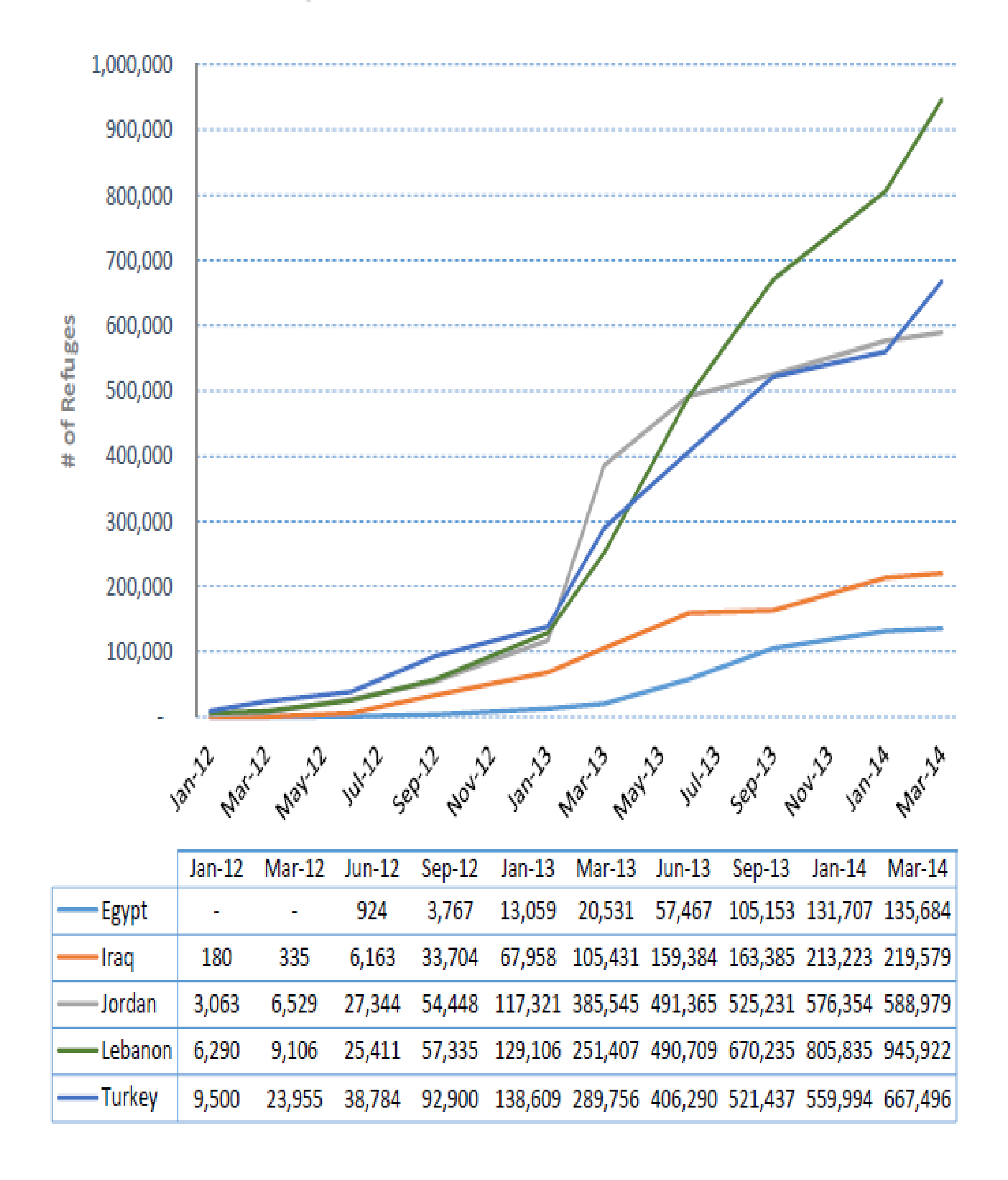
الملحق رقم 01: خارطة توضح عدد اللاجئين في منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.



المصدر: التقرير الشامل للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لعامي 2008-2009.

الملحق رقم 02: منحنى بياني يبين ارتفاع حصيلة اللاجئين السوريين المسجلين نحو دول الجوار .

Figure 1: Registered Refugee trends 2012 - 2014



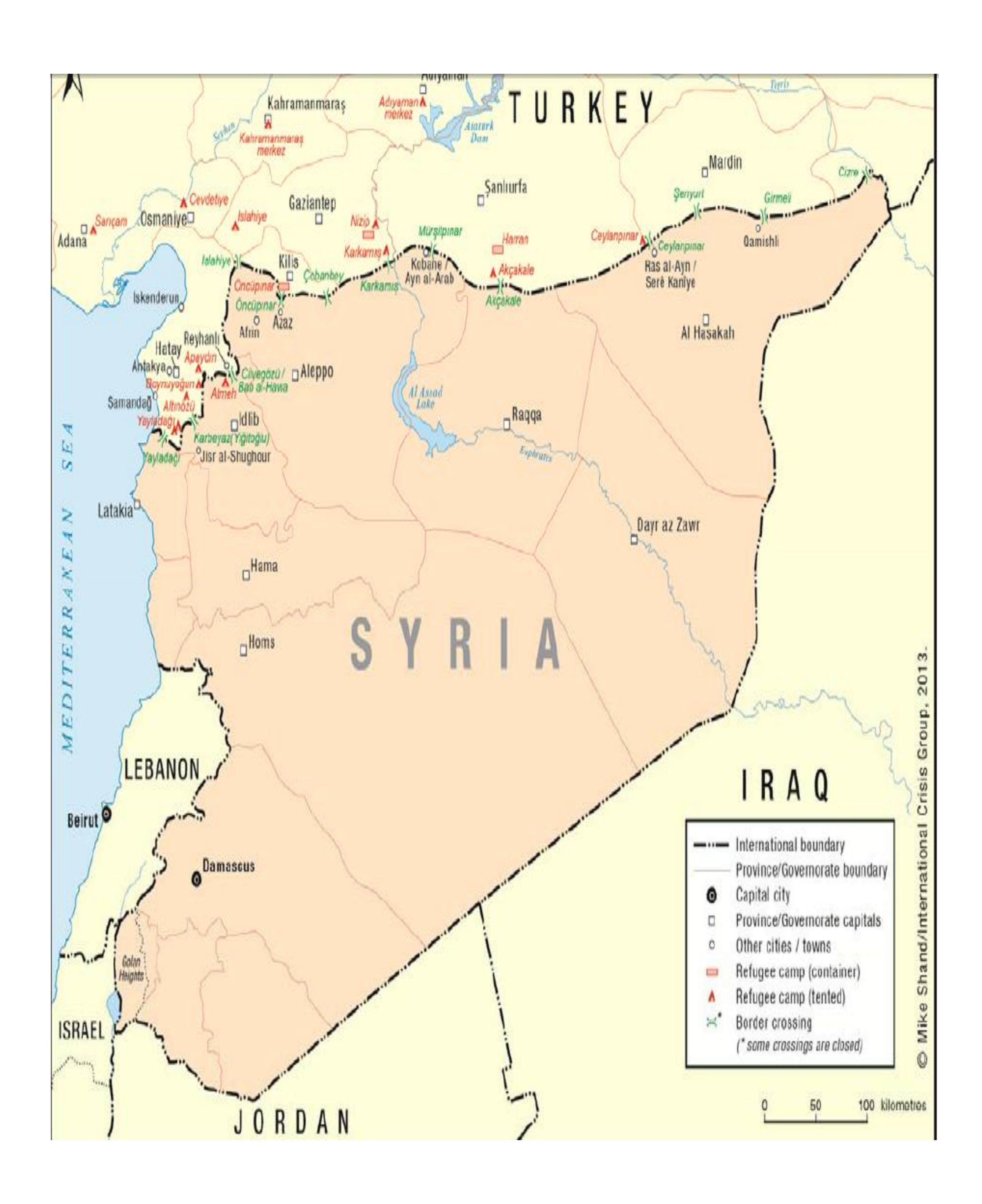
	Jan-12	Mar-12	Jun-12	Sep-12	Jan-13	Mar-13	Jun-13	Sep-13	Jan-14	Mar-14
Egypt	-	-	924	3,767	13,059	20,531	57,467	105,153	131,707	135,684
Iraq	180	335	6,163	33,704	67,958	105,431	159,384	163,385	213,223	219,579
Jordan	3,063	6,529	27,344	54,448	117,321	385,545	491,365	525,231	576,354	588,979
Lebanon	6,290	9,106	25,411	57,335	129,106	251,407	490,709	670,235	805,835	945,922
Turkey	9,500	23,955	38,784	92,900	138,609	289,756	406,290	521,437	559,994	667,496

Source: UNHCR Website (http://data.unhcr.org)

المصدر: تقرير صادر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على الرابط التالي:

http://data.unhcr.org.

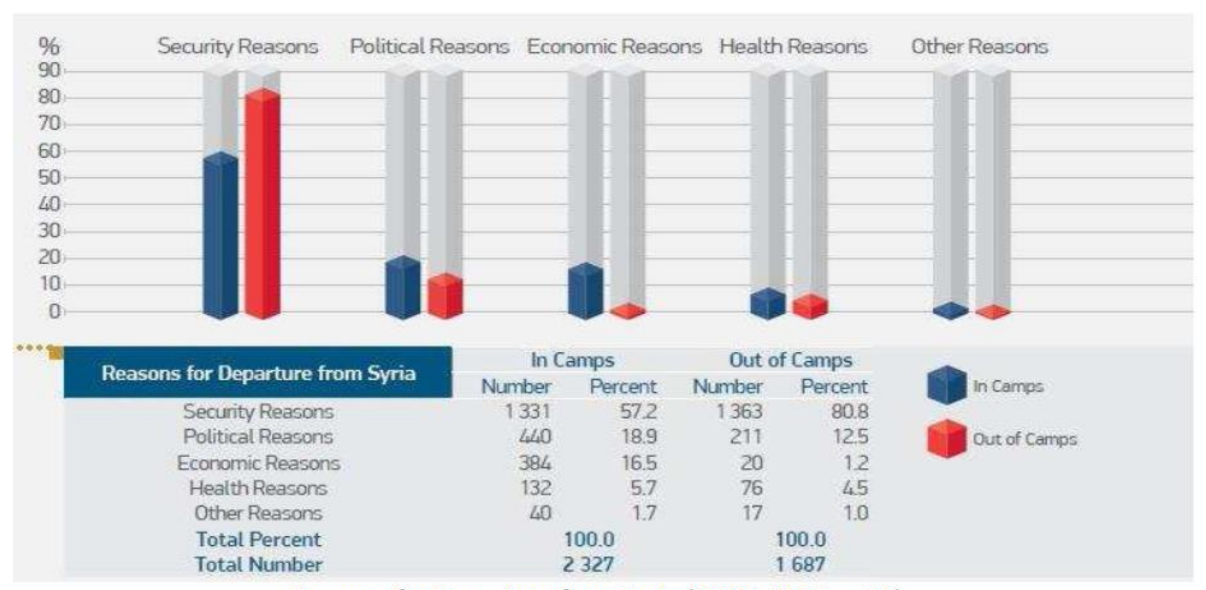
الملحق رقم 03: خارطة توضح توزيع اللاجئين في المخيمات التركية.



المصدر: تقرير المجموعة الدولية للأزمات 2013.

الملحق رقم 04:

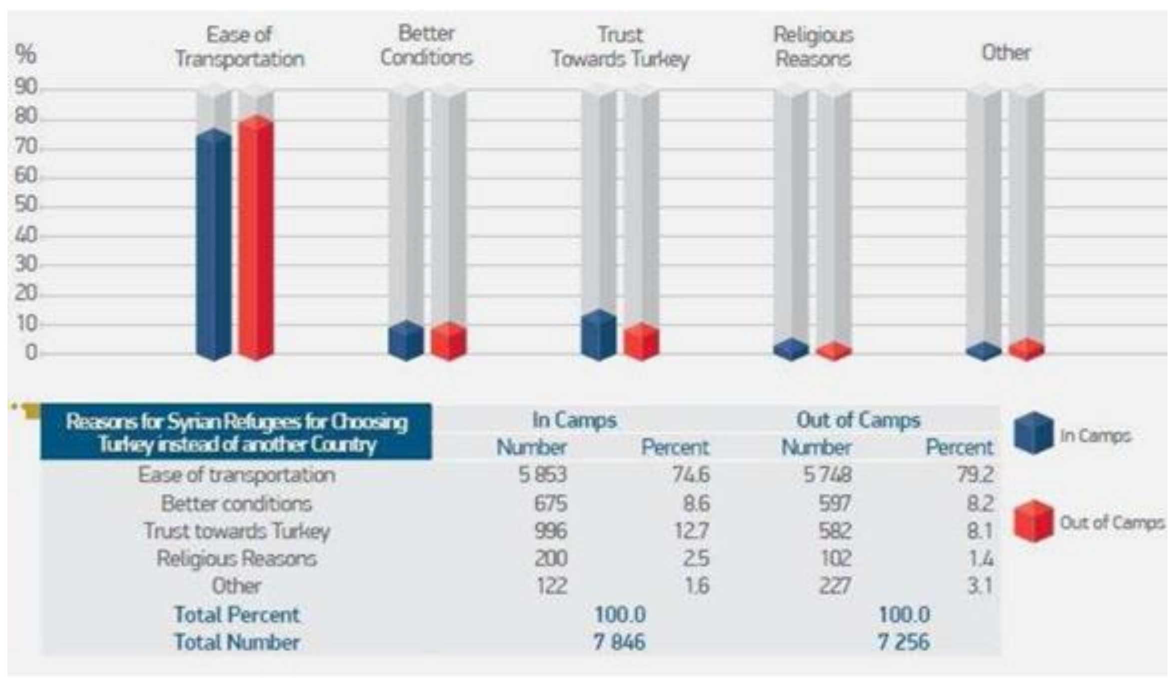
01-أعمدة بيانية تعبر عن دوافع نزوح اللاجئين السوريين .



Reasons for Departure from Syria	In Camps		Out of Camps	
	Number	Percent	Number	Percent
Security Reasons	1 331	57.2	1 363	80.8
Political Reasons	440	18.9	211	12.5
Economic Reasons	384	16.5	20	1.2
Health Reasons	132	5.7	76	4.5
Other Reasons	40	1.7	17	1.0
Total Percent	100.0		100.0	
Total Number	2 327		1 687	

Reasons for Departure from Syria (AFAD, 2013, p.23).

2- أعمدة بيانية تعبر عن دوافع توجه اللاجئين السوريين نحو تركيا.



Reasons for Syrian Refugees for Choosing Turkey instead of another Country	In Camps		Out of Camps	
	Number	Percent	Number	Percent
Ease of transportation	5 853	74.6	5 748	79.2
Better conditions	675	8.6	597	8.2
Trust towards Turkey	996	12.7	582	8.1
Religious Reasons	200	2.5	102	1.4
Other	122	1.6	227	3.1
Total Percent	100.0		100.0	
Total Number	7 846		7 256	

Reasons for Syrian Refugees for Choosing Turkey instead of another Country (AFAD, 2013,p.23).

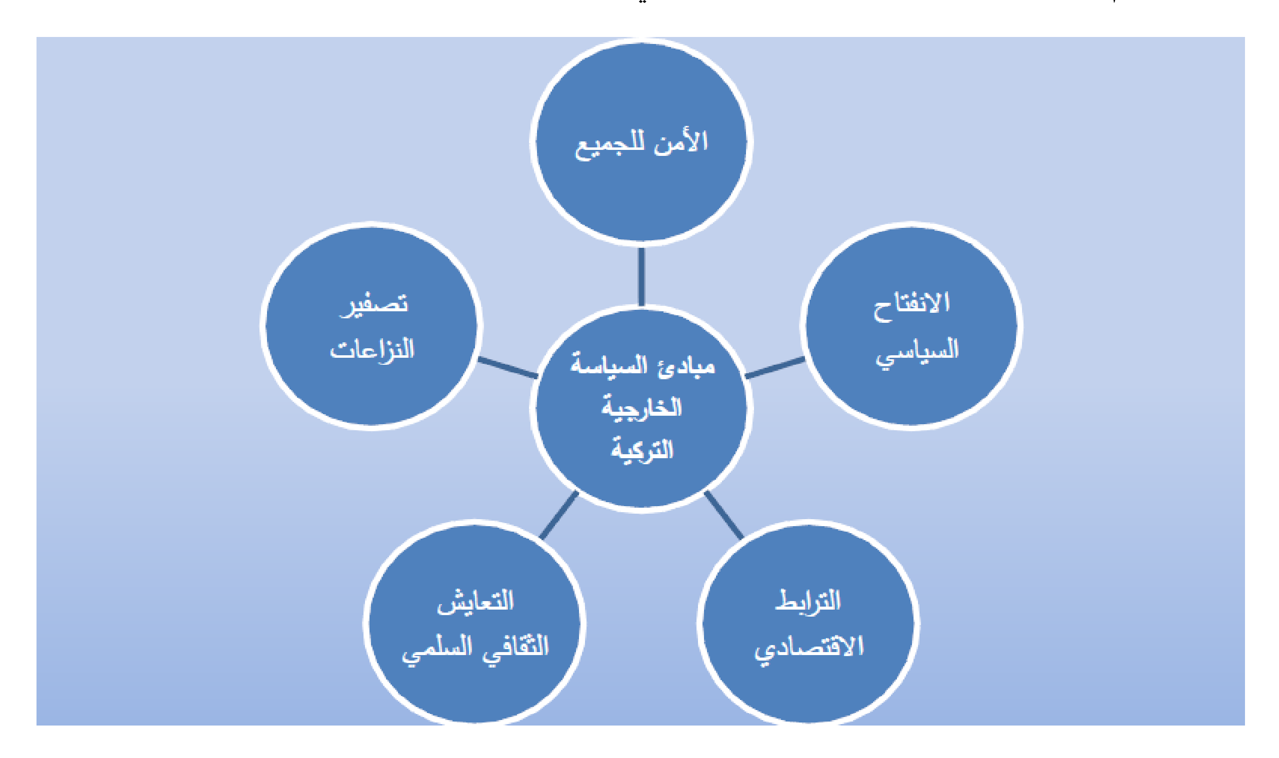
المصدر: CEM OTO اللاجئين السوريين في تركيا 2014.

الملحق رقم 05: خارطة تبين الإثنيات و الطوائف المتواجدة بسوريا و دول الجوار .

Figure 1. Regional Ethnic and Sectarian Map

المصدر: مركز السياسات للشراكة الثنائية ، أفريل 2013.

الملحق رقم 06: مبادئ السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط .



المصدر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات .

قائمة المراجع

أوّلا: باللغة العربية

أ - الكتب:

1. - دراجي، إبراهيم. **مشكلة اللاجئ وسبل معالجتها.** الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية،2011

ب - المقالات:

2. يشيلطاش، مراد، و نعمان تليحي، اسماعيل. " السياسة الخارجية التركية في ظل التحوّلات الإقليمية ." مركز الجزيرة للدراسات، (16 ديسمبر 2013).

ثانياً: باللغة الأجنبية

A/ In English Language:

a- Books:

3- Cagaptay,Soner. **The impact of Syrian refugees on southern Turkey.** Washington DC: the Washington institute for near east policy, 2014.

4- Ferris ,Elizabeth, et al. **Syrian Crisis : massive displacement, needs and shortage of solution**. Washington DC: foreign Policy at Brooking, 2013.

5- Guçer, Mehmet et al. **The Struggle for life between borders : Syrian refugees.** international Strategic Research Organization, 2013.

6- Laipson, Ellen and Amit, Pandy. **On the move, migration challenges in the Indian Ocean littoral**. Washington DC : The Henry L.Stimon Center, 2010.

7- O.B, Dincer, et al .**Turkey and Syrian refugees :The limits of hospitality.** Washington DC: the Brooking Institution, 2013.

8- Ohan, Oytun, and Senyucel, Sabiha. **Effects of Syrian refugees on Turkey.** Ankara: Center for Middle Eastern Strategic Studies, 2015.

9- Oytun, Orhan et al. **The situation of Syrian refugees in the neighboring countries, finding, conclusion and recommendations**. Turkey : ORSAM, April 2014.

10- Taspiman, Omer. **Turkey's Strategic Vision and Syria**. USA: Center for Strategic Studies, 2012.

b- Thesis:

11- Chenda, Kazmbe. "On-refoulement versus mitigation control, a study of the refugee phenomenon in Zambia ." A research paper submitted to the University of Zambia law faculty in partial fulfillment of the requirement for the award of the degree of bachelor of law LLb, November 2006.

c- Periodics:

12- Cohen, Samir. " Davudoglu Speech : is Turkish foreign policy too ambitious?."**Monitor,**(May12,2012).On: http://www:al_montor.com/pulse/politics/2012/04/overlyambitious.htmail .[12-03-2015].

13- Gulfer, Suna and Oner, Ihamur. "Turkey refugees stretched to the limits ? the case of Iraqi and Syrian refugees flows. "**Perception**, number3, vol XVIII, (September, 2013).

14- Kafadar, Atata."Syrian Refugees in Turkey within six perspectives."**CemoOto(**25⁄05⁄2014).On: http://www.academia.edu/6529464/.[05-04-2015].

15- Lettre, Roger. " Labeling Refugees : Forming and Transforming a bureaucratic Identity. " **Journal of Refugee Slidies**, Vol.4, N°1(1991).

16- Veysel, Ayhan, and Oytun, Ohan. "The Anatalya conference of the Syrian opposition consequences." **Ortadogu Analize**,(juillet-auot 2011).

d- Reports:

17- Comprehensive Strategic Framework." Background document: for the Syrian crisis." (08 may 2014).

18- Euro- Mediterranean Human Rights Network." Syrian refugees in Turkey." Copenhagen: EMHRN publication,(2011).

19- Human Right and Refugees."Fact Sheet .On:

http/wwwolcher.org/document/publecation/fact.[25-02-2015].

20- International Crisis Group. " bluring the borders: Syrian spillover risks. " Europe report 225, (april 2013).

21- UNHCR ."Countries hosting Syrian refugees: solidarity and burden sharing." (September 2013).

22- UNHCR. "Refugees Status Determination : Identifying who is a refugee. " Switzerland : office of the United Nation High Commissioner for Refugees, (1 September 2005).

23- United Nation Treaty." The 1951 United Nation Convention Relating to the status of refugees ."Vol 189.110.2545,(28 july 1958).

24- World Development Report,"The Impact of refugees on neighboring countries, a development challenge. " Background Note, (July 29.2010).

e- Articles:

25- Grisgraber." Syrian refugees, reliance on camps creats few good options. ".On:

http://refugeesinternational.org/policy/field-report/syrian-refugees-reliance-camps-creates-few-good-options. [07-03-2015].

26- Kirisci, kemal. " The EU, Turkey and the Arab Spring : challenges and opportunities for regional integration." Global Turkey in Europe,

Workingpapers.On:http://ipc.sabanciuniv.edu/wpcontent/uploads/2012/11/GTE_WP_01.pdf. [04-03-2015].

27- Philips, Christopher. " Turkey and Syria."p.34.On: http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR007/syria.pdf. [28-02-2015].

28- Philips, Christopher. " Into The quagmire, Turkey's frustrated Syria policy. " briefing paper, London : Chartman House, (2012).

B/ En Langue Française :

a- Sources :

29- Le grand dictionnaire Encyclopédique Larousse .On :

http://www.larousse.fr/encyclopedie

30- Le Robert. On : http://www.lerobert.com/

b- Livres :

31- Bala, Bayram. **Le rêve arabe de la Turque brisé par la crise syrienne**. France : CERI, 2012.

32- Billion, Didier, et Lamolinerie, Salomie. **la politique extérieure de la Turque a l'épreuve de la crise syrienne,** France : IRIS, 2014.

33- Billon, Didier. **Les défis de la politique régionale de la Turque,** France : IRIS, 2014.

34- Burget, Francois, et Paoli, Bruno. **Pas de printemps arabe pour la Syrie : les clés pour comprendre la crise syrienne2011-2013**, Paris : édition de la couverte, 2013.

35- Groppo , Bruno**. Exiles et Refugies : l'évolution de la notion des refugies en XXe siècle**, France : Université du Paris I, Sorbonne, 2003 .

36- Kama, Kamal. **Les minorités au cœur de la crise syrienne**. France : IRIS, 2014.

37- kay , Ugun ,et Yankay ,Dilek. **les relations de la Turque avec la Syrie: la Turque aujourd hui** . Istanbul : Institue Français des Etudes Anatoliennes,2013.

c- <u>Rapports :</u>

38- Commission Européenne-Aide Humanitaire et Protection Civile. "Crise Syrienne." Fiche-info Echo, Belgique : Bruxelles, (29-08-2014).

39- Reseau Euro- Méditerranéen des Droit de l 'Homme. "Réfugies syriens en Turque, le statuts d'incertitude. " Publication du REMDH, (octobre 2011). On : http//www.euromednights.org. [02-03-2015].

40- UNHCR."points de press ."(12 avril2013) .On : http:\\www.vmhcr.fr/516820830.html. [12-03-2015].

d- <u>Périodiques</u>:

41- Rufalco, Laura. "La question Kurde et la guerre civile syrienne." **<u>carnet de recherche du Proche Orient Et crise syrienne.</u>**" (Lion,4 juillet, 2014) . On : http//www.bpotheses.org225 . [11-03-2015].

e- <u>Articles</u>:

42- Bayram, Balci." Le facteur dans la politique syrienne de Recep Tayip Erdogan depuis le soulèvement populaire contre le régime de Bachar-Assad ."(CERI,Juillet2012).On : http\\ : www. Scincepolitique .fr / ceri . [2-03-2015].

فهرس الجداول والأشكال

فهرس المحتويات